البرلمان الانجليزي خلال العصر الوسيط النشأة والتطور

أ. م. د. طالب محيبس حسن الوائلي
كلية التربية – جامعة واسط

تمهيد:

اقتُبسَت كلمة برلمان من مصطلحات فرنسية متعددة، منها (Parlement) ومعناه مكان الحوار، و(Parler) ويعني الكلام والمناقشة، و(Parley) الذي يرمز إلى الحديث والجدل، وهي جميعها مقتبسة عن المصطلح اللاتيني (Parliamentum)، الأشد قرباً للمصطلح الانكليزي الحالي (Parliament)، واستُخدِمَ المصطلح أول مرة في أيسلندا عام ٩٢٨ ثم في انجلترا عام ١٨٩، وأصبح موازياً في معناه للكلمتين اللاتينيتين كونسيليوم (Concilium) التي تعني المجلس وكولوكويوم (Colloquium) التي تعني الحوار. وأول تدوين لهذه الكلمة في سجلات انجلترا كان عام ١٢١٧، إلا أن اقتران هذا المصطلح باجتماعات مجلس الملك الكبير تم على يد الراهب الانجليزي ماثيو باريس (Matthew Paris) الذي استخدم المصطلح للتعبير عن اجتماع المجلس الكبير الذي التأم في دير سانت البانز (St. Albans) سنة ١٢٣٩، مع أنه لم يقصد به الإشارة إلى مؤسسة أو انتخاب أو جمعية تشريعية، بل وصف الاجتماعات التي تعقد عند الضرورة على وفق إرادة الملك دون أن يكون لها مكان أو زمن محددين. واللافت أن المؤرخين وكتاب الملك فضلوا الكلمتين القديمتين كونسيليوم وكولوكويوم، لكن مصطلح البرلمان بدأ يستعمل بكثرة منذ العقد الخامس من القرن الثالث عشر، فورد ٥٨ مرة في الملفات الملكية، وأطلق على ٤٦ اجتماعاً من اجتماعات الملك هنري الثالث بدءاً بعام ٢٤٢، ووثقته الملفات الملكية منذ عام ١٢٤٤. بيد أن مفهوم مصطلح البرلمان في تلك الحقبة لم يقتصر على اجتماعات مجلس الملك الكبير، بل أطلق على الاجتماعات والمحادثات الدبلوماسية بين الممالك الأوربية، ومنها محادثات ملك اسكتلندا الكسندر الثاني (Alexander II) ١٩٨، ١٢٤٩، ٢١٤، ١٢٤٩) مع إيرل كرونويل (Earl of Cornwall) سنة ١٢٤٤، والمؤتمر الذي عقد بين ملك فرنسا لويس الحادي عشر (Louis XI) ٤٢٣، ١٤٨٣، ٤٦١، ١٤٨٣) والبابا أنوسنت الرابع (Innocent IV) ٢٠٠، ١٢٥٤، ٢٤٣ – ١٢٥٤) سنة ١٢٤٥ الذي أدّى إلى عزل الإمبراطور الروماني المقدّس فريدريك الثاني ١٩٤، ١٢٥٠/ ٢١٥، ١٢٥٠).

والبرلمان ثاني هيئة رسمية في النظام الحكومي البريطاني بعد البلاط، ومصدر الهيئة التنفيذية (الوزارة) والمسائل لها، وفي الوقت نفسه العماد الأساس الذي ترتكز عليه، وسيادته بمثابة حجر الزاوية للدستور البريطاني، لكنها منذ العام ١٩١١ أصبحت سيادة لمجلس العموم بعد الإصلاحات البرلمانية، ذلك أن البرلمان يتكون من مجلسين: العموم (الذي يكتسب وجوده وشرعيته من الشعب المنتخب له فيعين الحكومة وينزع الثقة منها فيقيلها كلياً أو جزئياً. واللوردات) أعلى مجلس قضائي وهو بمثابة المحكمة العليا في البلاد، يرأسه كبير اللوردات (Lord Chancellor)، والسقف العددي لأعضائه مفتوح وجميعهم معينون من لدن الملك بناءً على اقتراح رئيس الوزراء، يتم اختيارهم من كبار الساسة وأمراء البحر وقادة الجيش ورجال الصناعة وحكام المستعمرات وملاكي المقاطعات الصحف والقضاة، وإن وُلاء يورثون المنصب

وللوردية الوراثية درجات هي على التوالي : دوق (Duke)، مركيز (Marquis)، إيرل (Earl)، فيكونت (Viscount)، وبارون (Baron). ولوردية حسب المناصب روحية دينية، تمنح لأساقفة الكنيسة الانجليكانية، ولرئيس أساقفة كانتربري، أو غير روحية دنيوية، يتمتع به رؤساء المحاكم من الدرجة الأولى، ويطلق عليهم القضاة اللوردات، واللوردية الروحية وغير الروحية يتمتع بها صاحبها طالما هو في المنصب، و استحدث عام ١٩٥٨ نوع ثالث من اللوردية تمنحه الملكة لمن يؤدي خدمة عظيمة للدولة، يتمتع بها صاحبها مدى الحياة وتنتهي بوفاته[١].

يرتبط مجلس العموم ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية في البلاد لأنها محرك الانتخابات البرلمانية الأساس، لأن الحكومة تشكل من عناصر الحزب أو الائتلاف الحاصل على أكثرية النواب. ومن الأعراف النيابية البريطانية، أن يجلس مؤيدو الحكومة في البرلمان سويا بصورة نصف دائرة، بمواجهة معارضيها بالصورة نفسها. وتنحصر واجبات البرلمان في النظر في المظالم والاستماع لشكاوى المواطنين، وتشريع القوانين التي يراها صالحة للبلاد أو تفويض جهة أخرى للتشريع، ففي الغالب يقرر البرلمان الخطوط العامة والمبادئ الأساسية الواجب مراعاتها، ثم يخول الوزارات والدوائر الحكومية والإدارات العامة وضع تفاصيل القوانين وتنفيذه. وهكذا صار الهدف الأساس من النظام البرلماني أن يكون بوسع الشعب انتخاب الحكومة عن طريق ممثليه في البرلمان، وتغييرها بطرق سلمية متى ما سحب الشعب أو ممثليه ثقته منها حين تفشل أصوات المعارضة في تقويم مسيرتها[٢].

وإذا ما عدّت بريطانيا اليوم في مقدمة النظم الديمقراطية في العالم، فإن ذلك يعود بالأساس إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها، ثبات التجربة النيابية وتقدمها المضطرد عبر عقود طويلة من الحوار والتفاوض والتنازلات المتقابلة للوصول إلى الأفضل، ما أدى إلى تتمتع البلاد بمواسم متلاحقة من الهدوء والأمن، إلى جانب الثروات الكبيرة لبريطانيا وفرص التوسع التي حصلت عليها في العالم، وكل هذا نتج عنه تطور سياسي. وبغية تتبع التجربة النيابية في بريطانيا، لابد من العودة إلى بدايات البرلمان الانجليزي.

١. البرلمان البريطاني. الجذور والنشأة من الوايتان حتى الماجناكارتا ١٢١٥:

تعود جذور البرلمان الانجليزي الأولى إلى مجالس الانجلو سكسون الشعبية المكونة من مجالس مستشاري البلدات أو المجلس الشعبي (Folk Moot)، ومجلس مستشاري المقاطعة (Shire Moot)، ومجلس المستشارين المعروف بـ (Witans Moot)[٣]، المكون من الزعماء الدينيين والمساعدين الذين اعتاد على استشارتهم ملك الممالك السبع (Heptarchic)[٤]، التي يعود تأسيسها إلى القرنين الخامس والسادس في نجلترا بعد مجيء الانجلو – سكسون عام ٤٩٠، حتى دمجها أجبرت (Egbert) ٧٩٠ – ٨٣٩) ملك ويسكس في مجلس واحد سنة ٨٢٧ بعد أن وحد تلك الممالك في مملكة واحدة هي لكترا[٥]. والوايتان مجلس فائق الأهمية في نظام الحكم الانجليزي في تلك الحقبة لأنه ضم مندوبين عن مجالس البلدات والمقاطعات[٦]، أي أن البلاد عرفت نوعا من النظام البرلماني قبل الفتح النورماندي لانجلترا سنة ١٠٦٦ بقيادة وليام الأول الفاتح (William the Conqueror) ١٠٢٧ – ١٠٨٧)[٧]، فمارس المجلس نشاطا وصل في بعض الأحيان إلى تعيين الملك وعزله، ويذكر أحد المؤرخين أسماء سبعة عشر ملكا عينهم هذا المجلس أو خلعهم، أبرزهم الملك اثيلرد الثاني (Ethelred II) ٩٦٨ – ١٠١٦) الذي عزله الوايتان سنة ١٠١٣، وإدوارد المعترف (Edward, the Confessor) ١٠٠٣ – ١٠٦٦) الذي نصبه سنة ١٠٤٢[٨]، لكن الباحث نفسه يستدرك ويقول أن أعضاء الوايتان اقتصر دورهم في أغلب الأحيان على انتخاب الأفضل من بين أبناء الأسرة المالكة ثم ينتهي دوره، لأن قبول أعضائه يظل أمراً

صوريا يقتصر على التصديق وهم في النهاية لا يمثلون إرادة الشعب إنما المجموعة القريبة من الأسرة المالكة [١٩].

توسع نشاط الوايتان خلال مدة حكم إدوارد المعترف، بسبب انقطاعه للعبادة بصورة منعته من متابعة شؤون الحكم، وحينما جاء النورمنديون حرص وليام الفاتح على عدم منح المقاطعات الانجليزية حكما ذاتيا إلا لمقاطعتي رهام (Derham) وشستر (Tchister) [٢٠] وبعض الأسقفيات الكنسية، كي لا يكون النبلاء حاجزا بينه وبين رعيته، وقسم البلاد إلى مقاطعات يحكمها نواب الملك الذين يعينهم ويعزلهم، وتقسم هذه بدورها إلى بلدات يحكمها موظفون تابعون لنائب الملك، لكن جباية الضرائب وقيادة الجيش والمحافظة على الأمن كانت من اختصاصات نائب الملك حصرا، الذي كان يترأس أيضا مؤسسات البلاط الإقطاعية في المقاطعات (Shire Moot)، التي يجتمع فيها الملاكون الأحرار بصورة دورية لتنفيذ الشؤون القانونية وهو تقليد نورمندي جلبوه معهم [٢١]، وكان هناك قضاة متنقلون يجوبون الأقاليم لسماع شكاوى الناس ضد نائب الملك ومستشاريه ومحاكمة المجرمين والبت في نزاعات الملكية وغير ذلك [٢٢]، وهؤلاء القضاة يختارهم البلاط من بين أعضاء مجلس الملك (Curia Regis)، الذي يضم أعضاء إداريين وقانونيين من البارونات ورجال الدين وعدد من كبار موظفي التاج الذين يسافرون مع الملك أينما حل وذهب، وكان المجلس أيضاً بمثابة محكمة الملك ومستشاره [٢٣].

تطور البرلمان الانجليزي من هيئة نبلاء ولوردات قبل الفتح النورمندي إلى ما سمي المجلس الكبير أو (Magnum Cansiliume)، بغرض إبداء المشورة للملك، تشجيعه على عدم فرض ضرائب كبيرة، وكان الملك يستمع إليهم من غير أن يكون ملزما بتطبيق آرائهم، فلكي يضفي وليام على احتلاله صفة شرعية دعا هذا المجلس لانتخابه وتتويجه ملكاً في كنيسة ويستمنستر في يوم عيد الميلاد من سنة ١٠٦٦، لكن دعوة البرلمان في أوقات معينة أصبحت تقليدا سياسيا [٢٤] حرص الملك على دعوته للانعقاد ثلاث مرات سنويا في مناسبات الأعياد الثلاثة الفصح، الميلاد، والعنصرة، وقد عُدت سنة ١٠٦٦ التاريخ الرسمي لتغيير اسم مجلس الحكماء الوايتان) إلى المجلس الكبير [٢٥]. وبمرور الزمن لم يعد بإمكان الملك الاستغناء عن مشورة المجلس قبل البت في الأمور المصيرية في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية، منها تنصيب الأساقفة وحكام المقاطعات وعزلهم، والموافقة على التشريعات والقوانين التي يصدرها الملك، لاسيما الضرائب وإعلان الحرب [٢٦]. إلى حد عانى العرش الانكليزي معه من تزايد دور البرلمان الانكليزي على حسابه، لاسيما بعد إصدار العهد الأعظم [٢٧]، واستشرى الصراع بين البرلمان والعرش في القرنين الثالث عشر والرابع عشر بالصورة التي انتهت إلى تناقص نفوذ العرش، وتقلص صلاحياته تدريجياً [٢٨]، وبلغ نفوذ البرلمان حداً مكنه من اغتيال ملوك، والاستحواذ على آخرين [٢٩].

فلقد استغل البارونات حاجة الملك جون الأول الذي لا ارض له (John I sean sans terre) [٣٠]، إلى دعمهم فأجبروه على تشريع وثيقة العهد الأعظم (Magna Carta) [٣١] بعد سلسلة من السياسات المتخبطة والهزائم العسكرية التي جعلته في وضع لا يحسد عليه [٣٢]. إذ هيأت هزيمة جون في معركة بوفين (Bouvines) [٣٣] أمام فرنسا الفرصة بارونات شمالي انجلترا وشرقها المجتمعين في كنيسة مرقد القديس ادموندز (Bury St. Edmunds)، ومنحتهم الجرأة للمطالبة بالإصلاح [٣٤]، وكرست انهيار حكم آل بلانتاكنيت (Plantegeneis) [٣٥]، فاضطر الملك أن يوقع على ضفاف نهر التايمز في ١٥ حزيران ١٢١٥ الميثاق الكبير للحريات الانجليزية الذي يذكر بالوعود التي قطعها مضطرين كل من هنري الأول (١١٥٤ ١٠٦٨، ١٠٠ ١٣٥) الابن الرابع لوليام الفاتح، وهنري الثاني (١١٣٣ ١٨٩، ١٣٥ ١٨٩) أول ملوك آل بلانتاكنيت في مواثيق مماثلة، حين كانا في حالة ضعف وبحاجة لدعم البارونات [٣٦]. وبموجب العهد الأعظم قُيدَت سلطات الملك في إدارة المحاكم، وأصبح تشريع القوانين وفرض الضرائب

وجبايتها من حق ممثلي الشعب المجتمعين في مجلس خاص، وتم تـ سو غ حق الثورة ضد الملك المستبد [٢٧].

لقد تضمن العهد الأعظم ثلاثة وستين بندا، اشتمل ع لى امتيازات وتنازلات لصالح النبلاء والإقطاعيين، إذ تعهد الملك بعدم سجن أي شخص أو مصادرة ممتلكا ه إلا بموجب القانون، ونظم شؤون الإرث وانتقال الأملاك وتداولها أ أبقى الممتلكات الإقطاعية بيد ورثة البارون مع دفع ضرائب رمزية، ونظم علاقات الإقطاعيين وأتباعهم وطرق الزواج والطلاق ، وأصبح الملك لا يحصل على ضريبة السكوتج (Scutage Tax) [٢٨] إلا بموافقة هذا المجلس، كما أصبح من حق لجنة مؤلفة من خمسة وعشرين بارونا دعوة الإقطاعيين إلى التمرد إذا شعرت أن الملك لا يحترم بنود هذه الوثيقة . فضلا عن ذلك تضمنت الوثيقة تعهدات بضمان من السكان وحرية التجارة الداخلية وحرية الكنيسة وأرست أسس التمثيل البرلماني وطريقة تقديم البارونات خدمات استشارية للبلاط [٢٩]، فضلا عن مراقبة الأداء الحكومي، لكنها لم تتضمن آلية تشريع اللوائح والقوانين بسبب أن الأعراف منحت البلاط هذا الحق [٣٠]. وأفرز الصراع ثـ ث قوى كان لتجاذباتها الأثر الكبير في انبثاق العهد الأعظم، أولها البارونات الانجليز الذين أعيتهم الضرائب الثقيلة، والكنيسة الكاثوليكية وحبرها الأعظم أنوسنت الثالث (Innocent III) (١٦٠ ٢١٦ ١٩٨ – ٢١٦) وحماسته في الحروب الصليبية ورغبته في حشد تأييد الدول الأ وربية العسكري والاقتصادي، فضلا عن الملك جون الذي رغب في بسط نفوذه على إ نجلترا بوصفه ملكا مطلقا فأثار معارضة ضده نتيجة أخطائه وطبيعته الفظة التي جعلت منه ملكا مكروها، على الرغم من نجاحاته السياسية [٣١]، ويضيف المؤرخ البريطاني تريفليان (Trevelyan) ٨٧٦ ١٩٦٢) أسبابا أخرى قول : أنه، قيّد القانون الإقطاعي، وأساء استعمال الضرائب التي ينتزعها من رعاياه الزمنيين والدينيين وإنفاقها في محاولات فاشلة لاستعادة إرثه الذي استولى عليه ملك فرنسا [٣٢].

٢. الصراع بين البارونات والملك هنري الثالث ١٢١٦-١٢٧٢:

لم يكن العهد الا عظم من الناحية التاريخية يمثل هزيمة الملك أمام بارونا ته بمقدار ما مثّل صمام أمان يجنب البلاد والشعب الانجليزي الدماء والأزمات الاقتصادية التي تنجم عن السياسات الديكتاتورية وانفراد الملك بالحكم ومغامراته الحربية سواء كان الملك جون أم غيره ، ذلك أن عبء ذلك قع عادة على البارونات بوصفهم وقود الحروب على أساس حماية البلاد من هجمات الأعداء، حسب ما نصت عليه الأعراف الإقطاعي ، فصار يمكنهم الامـ ع عن تمويلها .

لقد ارتضى البارونات أن يحصلون على درجاتهم على وفق قناعة الملك، على أساس ملكية قطاعات ، كما أخذ المجلس ا كبير يجتمع بعد ذلك بين الفينة والأخرى للنظر في تنفيذ مواد ال عهد الأعظم التي أتفق أن يكون ١٩ حزيران ١٢١٥ موعدا للبدء بتطبيقها، وبعيد ذلك أصبح هناك تقليدا باستدعاء ٢٥ بارونا لعضوية المجلس الكبير [٣٣]، الذي يعد أول مجلس منتخب في تاريخ الحياة البرلمانية في انجلت را، وذلك بأن يرسل كبار النبلاء بارونات صغار يمثلونهم بعد انتخابهم في مجلس المقاطعة، كما انتخب نواب عن المقاطعات تلبية لدعوات من البلاط خلال السنوات ١٢٢٥ ١٢٣٢ ١٢٣٧ [٣٤]. وجدد الملك هنري الثالث (Henry III) ٢٠٧ ٢٧٢ ٢١٦ ٢٧٢ ، التزامه ببنود العهد الأعظم ف ي ٢٣ كانون الثاني ٢٢٤ م، على الرغم من معارضة بعض مستشاريه، ذلك أنه لم يجرؤ على إلغاء مواثيق نالت مصادقة البابا هنريوس الثالث (Honorius III) ٢١٧ ٢٢٧) فقال :

اقسمنا على هذه الحريات، وملتزمون بالمحافظة على ما أقسمنا عليا [٣٥].

ثم كلما وجد البارونات الملك ، حاجة إلى الضرائب أو المال اشترطوا عليه التنازل عن بعض صلاحياته[٦]، فحين طلب هنري الثالث ضريبة نسبتها واحد من خمسة عشر أي ما يقارب ٦، ٦%) على الأموال المنقولة من أملاك النبلاء رجال الإقطاع ، وافقوا بشرط أن يأمر بإعادة إصدار نسخة من العهد الأعظم، وهو ما تم في ١١ شباط ١٢٢٥ مع أنها خلت من تخويل المجلس الكبير بالمصادقة على قرارات الملك أو مراقبة الجهاز الحكومي، إلا أنها أضحت النسخة المعتمدة في القانون الانجليزي خلال الحقب اللاحقة، وتم التأكيد عليها سنة ١٢٣٧ ، مقابل المال أيضا . كما أجبر الملك هنري الثالث، بعد اجتماعات البرلمان ٢٥٤ و ٢٥٨ ، أن يمنح سكان المقاطعات حق إرسال ممثلين اثنين من الفرسان عن كل مقاطعة[٧].

ويكتسب العام ١٢٥٨ أهمية خاصة في تطور نشاط البارونات المناوئ للملك، ذلك أنه شهد أول ظهور سياسي سيمون دي مونتفورت (Simon De Montfort) ٢٠٨ - ١٢٦٥) ليفرض إصلاحات على الملك هنري الثالث . ودي مونتفورت هذا رجل دولة وجندي نجليزي، ينتمي لعائلة ذات أصول فرنسية من مقاطعة نورمنديا، جاء إلى نجلترا من فرنسا في العام ٢٢٩ ، بعد سنتين من قدومه أكد الملك هنري الثالث امتيازاته وألقابه فمنحه لقب ايرل وجعله وكيلاً له في اسكوتلندا، وزوجه أخته الصغرى لينور (Elinor) سنة ١٢٣٨[٨].

ففي ١١ حزيران ١٢٥٨ تزعم دي مونتفورت البارونات الانجليز المعترضين على سياسة الملك الذي رفض بنود أكسفورد وحصول البارونات على امتيازات سلطوية، وأسهم في دعوة البرلمان للانعقاد من دون موافقة هنري الثالث الذي استمر على موقفه فأطلق على هذا البرلمان اسم الأحمق (Mad Parliament)، عرف تاريخيا باسم برلمان أكسفورد (Parliament of Oxford) نسبة لمكان انعقاده لأن بعض طلبة جامعتها حضروا مع البارونات المعارضين لنشاطهم، فأسفرت اجتماعاته عن فرض ما عرف بشروط أكسفورد (Provisions of Oxford ، أهمها تشكيل لجنة من ١٥ بارونا راقب تصرفات الملك وإجراء انتخابات سنوية لحكام المقاطعات، وضرورة دعوة البرلمان للاجتماع ثلاث مرات سنويا[٩].

ولما تبين أن الملك ماض في تنفيذ مآربه في تجاهل البرلمان بدعم من البابا أوربان الرابع (Urban IV ٢٦١ ٢٦٤) ، انطلقت حرب البارونات ٢٥٨ ١٢٦٦) بين مؤيدي البلاط وجبهة المعارضة المكونة من صغار البارونات ورجال الدين والفرسان وطلاب جامعة أكسفورد ، يقودهم دي مونتفورت . خلال ذلك، شهد العام ١٢٦٥ تطورا مهما حين اجتمع فرسان المقاطعات وممثلي سكان المدن مع ممثلي رجال الدين الصغار لتكوين برلمان ويستمنستر لعام ٢٦٥ م أو مجلس العموم، بدعوة من سيمون دي مونتفورت كحل وسط[١٠] عد انتصار مونتفورت في معركة ليويس (Lewes) في ١٤ أيار ١٢٦٤ ، ووقوع الملك وولي عهده إدوارد أسرى؛ أجبر الملك على صيغة برلمان يتكون من مجلسين : العموم الذي يؤلفه النواب المنتخبون من النبلاء الصغار في الملكيات الإقطاعية وبرجوازيي المدن وصغار رجال الدين على أساس أن ترسل البلدات والأقاليم الواحدة والعشرون المؤيدة له عضوين من كل بلدة وإقليم يضافون لأعضاء المجلس السابقين، ومجلس اللوردات الذي يضم البارونات الكبار والأساقفة الذين كانوا يتلقون من الملك دعوة خاصة فيتوجب عليهم الحضور شخصيا ، وهكذا تألف برلمان ويستمنستر من ٤ لوردات برتبة إيرل ، ١٨ برتبة بارون ، وفارسين ومواطنين إلى جانب ٢٤ عضوا عن ٢١ مقاطعة وبلدة موالية[١١]، وكان الملك يأمل يأمل من ذلك تعزيز جبهته وتقويتها بإحضار ممثلي البلدات إلى البرلمان في مواجهة جبهة البارونات في المستقبل، تم بذلك ميلاد مجلس العموم، وصارت الوسيلة التي أتبعت في ٢٠ كانون الثاني ١٢٦٥ للخروج من الأزمة قاعدة سائدة[١٢]. كما تم في ١٤ آذار عام ١٢٦٥ تطوير المادة الحادية والستين للنسخة الأصلية لماجنا كارتا ، حين أقر مونتفورت الذي حكم عدة أشهر[١٣] حق الأفراد في الخروج على الملك، فأعيدت

صياغتها كما يأتي :

لكل فرد في المملكة حق الخروج علينا واستخدام ما وسعه في ذلك [١٤].

٣. تبلور نظام المجلسين في البرلمان وظهور مجلس العموم:

وأستأنف البرلمان المكون من ٧٢ عضوا جلساته سنة ١٢٧٥ ، ثم تعززت هذه التوجهات عام ١٢٩٥ حينما استدعى الملك ادوارد الأول (Edward I) [١٥] البرلمان النموذجي (The Model Parliament) باستدعاء ممثلي المقاطعات والبلدات فضلا عن صغار رجال الدين من رؤساء الأديرة والمطارنة وممثل عن كل كاتدرائية وممثلين عن كل أبرشية [١٦]، مستهدفا التعبير عن موقف مضاد للإقطاع والقيادة الكنسية ليقلل من أهمية البارونات والأساقفة السياسية عن طريق المجيء بفئات المجتمع كافة لتتصل اتصالاً مباشراً معه في البرلمان، بعد أن أصبح البارونات القوة الاقتصادية المطلقة على أثر طرد اليهود من البلا د سنة ١٢٩٠ [١٧]. وكان الغرض المعلن من هذه الخطوة تنظيم إدارة الجهاز الحكومي والقيام بالإصلاحات اللازمة في أجهزة الدولة [١٨]، فكان لتلك الإجراءات أثر كبير في تركيبة البرلمان، إلا أنها لم تكن توجها ثابتا لديه، فإدوارد الذي تمكن بين عامي ٢٧٧ ١٢٨٣ من غزو ويلز بنجاح، وكان يتهيأ لحملة جديدة على اسكتلندا بغية ضمها، أراد من خطوته إحراج كبار رجال الدين والبارونات وإجبارهم على دعمه في خطواته العسكرية التالية، وهو ما يفسر لنا أن حضور هؤلاء النواب لم يكن بأهمية وجود رجال الدين والبارونات في البرلمان طيلة الاجتماعات التي دعوا إليها قبل انعقاد البرلمان النموذجي، إذ لم يشاركوا في المشاورات أو التصويت على الضرائب، وهناك من أشار إليهم أنهم :

أشبه بمتفرجين لم ناقشون فيما بينهم لتلبية مطالب أولئك المجتمعين مع الملك من البارونات ورجال الدين خلف أبواب مغلقة [١٩].

ومن هنا صار البرلمان النموذجي الذي اجتمع في ١٣ تشرين الثاني ٢٩٥ ، يتكون من ثلاث طبقات أو قاعات ، يمثلون : كبار رجال الدين، والنبلاء، والفرسان فضلا عن ممثلي المقاطعات والبلدات صغار رجال الدين والقضاة ، بلغ مجموعهم ٣٧٧ عضواً، بواقع ٢٠ أسقفا ورئيس أساقفة، ٦٦ قسا وتسعة ممن حملون لقب إيرل ٤١ بارون، وثلاثة من صغار رجال الدين، و ٦١ من فرسان المقاطعات و ١٠٠ من ممثلي المدن ٧٢ من ممثلي البلدات فضلا عن خمسة قضاة [٢٠]، وهو ما يفسر اللجوء لنظام القاعات ذلك أن عدد أعضاء طبقة رجال الدين ٨٠ ، وعدد النبلاء خمسين لوردا، فيما بلغ عدد أعضاء ال طبقة الثالثة ٢٣٩ عضو [٢١]، أي أكثر من مجموع أعضاء المجلسين، فإذا ما تم التصويت بالأغلبية، فإن الطبقة الثالثة ستمرر لوائحها على حساب الطبقات الأخرى

وفي المدة التي تلت هذا التاريخ كان أعضاء البرلمان يجتمعون بهذه الصورة، غير أنه في مطلع القرن الرابع عشر أخذ البرلمان يتطور نحو نظام المجلسين باجتماع رجال الدين الكبار مع اللوردات، دون صغار رجال الدين مكونين بذلك مجلس اللوردات الدينيين والدنيويين، وكان البرلمان يمثل بدوره السلطة القضائية العليا في البلاد [٢٢].

وفي ايرلندا شهد العام ١٢٩٧ وضع الأسس لبرلمانه ، حين اجتمع المجلس الكبير في كلكني (Klikenny) بحضور فارسين من كل مقاطعة ومجموعة من الرجال الأحرار، واستمر المجلس على هذه الحالة حتى سنة ١٣١٠ بدون تمثيل برلماني ثابت ومحدد . وكانت تدور مناقشات معظم اجتماعاته حول الضرائب . ثم ظهر بصورة واضحة سنة ١٤٩٥ ثم ما لبث أن عطله وحلّه الانكليز حتى بداية عهد إليزابيث الأولى، إذ عاد إلى الالتئام حتى الاتحاد مع بريطانيا العظمى في ٣١ كانون الأول ١٨٠٠ [٢٣].

كما شهد العام ١٢٩٧ تأكيد البلاط الانكليزي مرة ثالثة التزامه بمضامين العهد الأعظم، فحين شعر

إدوارد الأول بمخاطر خارجية تمثلت رفض الشعب الاسكتلندي للتبعية الانجليزية واندلاع ثورة هناك يقودها السير وليام والاس (Sir William Wells)[٤] ٢٧٢ ٣٠٥ ، وجد الملك ضرورة تقوية جبهته الداخلية عن طريق كسب رضا النبلاء ، فحاول تأكيد التزامه بالمواثيق، فأصدر وثيقة ضمت مادتين تشبهان كثيراً المادتين الثانية عشرة والرابعة عشرة للعهد الأعظم في نسخة عام ٢١٥ م، اللتين فرضتا قيوداً على سلطات التاج في جباية الضرائب[٥].

تلمس بعض اللوردات خطورة سياسات الملك إدوارد الثاني (Edward II)[٦] وأنها ستجلب الخراب لبلادهم، فهو لم يقتصر على مخالفة نصائح أبيه بل تعداها إلى اسناد بعاد عدد من رجال العهد السابق متهما إياهم باستغلال الحكومة لأغراضهم الشخصية، ثم استبدلهم بوزراء ومستشارين قليلي خبرة ومكروهين، فانعكست أخطاؤهم على شعبية الملك، ورأى البارونات ضرورة مطالبة الملك بالإصلاحات، فشكلوا في عام ١٣٠٩ لجنة من ٢١ لوردا برئاسة رجل الدين والأكاديمي اللورد روبرت وينشزلي (Robert Winchelsey)[٧] وقدموا التماسا لإصلاح شؤون الحكومة في الثاني من آب ٣١٠ ، فوافق الملك على ست مواد ، وبعد عام من هذا التاريخ عززوا هذه المطالب بالاتفاق مع الملك بخمس وثلاثين مادة جديدة عرضت على البرلمان ووافق عليها[٨].

تضمنت هذه الإصلاحات تقييد سلطة الملك في إعلان الحرب إلا بموافقة البرلمان، الذي أوكلوا إليه مهمة الإشراف على السلطة التنفيذية وإصلاح حالها عن طريق تشكيل لجنة من أعضاء البرلمان تتألف من أسقف واحد واثنين من الإيرلات واثنين من البارونات تختص بالنظر في الشكاوى المقدمة ضد وزراء الملك ومراقبة تنفيذ القانون، وإلزام الملك باستحصال موافقة البرلمان على تعيين كبار موظفي البلاط والدولة المهمين وألزموهم بأداء يمين الطاعة لهذه المراسيم وتنفيذها، وإشراف البرلمان على نفقات الدولة والبلاط وألزم موظفي الضرائب بعدم التصرف بها مطلقا وتسليمها للخزينة، فضلا عن الالتزام بالتئام شمل البرلمان مرة أو مرتين في السنة[٩].

ولما ازدادت المعارضة ضد الملك إدوارد الثاني، وتآمر عليه أقرب الناس، وجد البرلمان الفرصة سانحة لخلعه، فبادر في السابع من كانون الثاني ٣٢٧ ، إلى تنصيب ابنه الأكبر الأمير إدوارد باسم إدوارد الثالث (Edward III)[١٠] تحت وصاية والدته الفرنسية وعشيقها روجر دي مورتيمير (Roger de Mortimer) مستغلا تأييد بعض سكان لندن وحضورهم إلى قاعة البرلمان[١١]، ولم يجرؤ أحد على الاعتراض عندما صاح رئيس أساقفة كانتربري المعارض والتر رينولدز (Walter Reynolds) ت ٣٢٧):

أن صوت الله تجلى في صوت الناس[١٢].

كان تبرير البرلمان يقوم على أن إدوارد الثاني لم يعد مؤهلا للحكم، بسبب رفضه النصيحة وتقريبه مستشارين سيئين، وتجاهله مصالح البلاد، ما أدى إلى فقدانه اسكتلندا وأيرلندا وغيرهما، وإساءته للكنيسة حين قدم على اضطهاد رجالها سجنا وقتلا، لاسيما إعدام وزجن لي ٣١٣ ، وهو يعني بالنتيجة مخالفته يمين التتويج[١٣]. ومما يلاحظ أن صغار رجال الدين ومعظم أعضاء الطبقة الثالثة غابوا عن اجتماعات البرلمان منذ منتصف عهد الملك إدوارد الثاني، أما بسبب تصاعد الأزمة وخشيتهم من تداعياتها وانتقام طرفي النزاع مؤثرين الحياد، أو احتجاجا على استئثار البارونات وكبار رجال الدين بالامتيازات ودرجات اللوردية من الملك، فيما حرموا هم منها[١٤]. نتيجة ذلك عانى ادوارد الثاني من نفوذ برلمانه، وتنامي الأخطار الخارجية والداخلية التي أودت بعرشه كما تقدم[١٥]، ولم يتمكن ملك انجلترا اللاحق ادوارد الثالث من احتواء تلكم المخاطر، إلا بعد جهدٍ كبير[١٦]. من هنا كان افتعال تحديات خارجية، وزج بلاده في مشاريع عسكرية طموحة، بوصفها إحدى الحلول الذكية لاحتواء المخاطر الداخلية، فانشغال الشعب بتلك التحديات

سيوحده تحت قيادته، ويمنعه من التمرد عليها، خوفاً من استغلال القوى الأخرى الفرصة والانقضاض على انجلترا [٧]، كما أن تلك الحروب تظهر الملك رمزاً وطنياً، وتوطد مكانته بالشكل الذي يحدد تحركات مناوئيه، ويظهرها كخيانة للبلاد، والبرلمان ذاته لا يمكنه التحرك في ظروف كهذه، ويتم كن العرش من استخدامه بالشكل الأمثل في خدمة مخططاته .

وبالعودة إلى بنية البرلمان، فإن كبار رجال الدين والنبلاء حينما وجدوا أن مصالحهما واحدة في مواجهة ممثلي الطبقة العامة الثالث) اتفقوا على دمج طبقتيهما في مجلس واحد ضم رجال الدين رؤساء الأساقفة والأدير) وعددهم ٧٦ لوردا واللوردات وعددهم ثمانين ، وبالمقابل اتفق فرسان المقاطعات والبلدات مع صغار الملاكين وصغار رجال الدين، وكونوا كتلة واحدة بلغ عددها ٢٣٩ عضوا [٨]، فكان هذا ا تطور البرلماني الأهم خلال عهد الملك ادوارد الثاني، وحينما اجتمع هذا البرلمان منذ العام ٣٣٢ ، صار واضحا أن هناك مجلسان يؤلفانه هما الأعلى (Upper House) أو مجلس اللوردات (House of Lords) ، وعلى المجلس الثاني الأدنى (Lower House) أو العموم(House of Commons) [٩].

اتخذ الملك ادوارد الثالث إجراءات كثيرة تهيؤا للصدام مع فرنسا واستخدام القوة لتحقيق ادعائه في العرش الفرنسي [١٠]، من هذه الإجراءات ما سمته المصادر ا ليزية قسَمْ مالك الحزين " أو (The Vow On the Heron) [١١]، والقاضي بأن يؤدي ملك انجلترا قسما أمام نبلائه فيتعهد بشن حرب ضد ملك فرنسا فيليب السادس، بغية الاستيلاء على عرشه . وقرر أن يؤدي نبلاء لترا وكبار مسؤوليها هذا القسم أيضا [١٢]، ومنهم قسم من أعضاء البرلمان الانكليزي، الذين ناقشوا أثناء اجتماع في آذار ١٣٣٧ ما أورده الفرنسي الكونت روبرت ارتويس (Robert of Artois ٢٨٧ ـ ١٣٤٢) اللاجئ عند البلاط الانجليزي، حول حقوق ادوارد الثالث في عرش فرنسا، وقد روا الاستئناس بآراء القوى الأوربية، كالإمبراطورية الرومانية المقدسة والفلاندرز، قبل السير قُدُماً في مشروع الحرب [١٣].

اندلعت حرب المئة عام [١٤] بين بريطانيا وفرنسا في عام ١٣٣٧م، فوجد البرلمان أن الفرصة سانحة لانتزاع تنازلات من الملك طالما احتاج إلى موارد مالية ضخمة لرفد المجهود الحربي، لصالح زيادة سلطات البرلمان [١٥]، فلكي يظهر دعمه لإدوارد الثالث عقد البرلمان في آذار من ذلك العام اجتماعا لمناقشة حقوق الملك في عرش فرنسا، ومواقف القوى الأوربية منها، وفي مقدمتها المدن الفلمنكية [١٦] والإمبراطورية الرومانية المقدسة [١٧]. كما اتخذ البرلمان في أواخر تموز ١٣٣٨ ، إجراءات عاجلة لتلبية حاجته، منها استيفاء ١٤٠ باون عن كل بلدة، وإخضاع الصوف الذي تزيد قيمته عن عشرين شلناً للضريبة ، وفي اجتماع لاحق أواخر تشرين الأول من العام نفسه تبرع أعضاء البرلمان مبالغ كبيرة [١٨]. وبالمقابل وافق الملك ادوارد الثالث على سن أغلب القوانين أو تعيين ا جان البرلمانية التي طالب بها اللوردات بغرض مراقبة سلوك السلطة التنفيذية ونشاطها، فانتعش خلال ذلك النشاط التشريعي للبرلمان وتحول مجلس العموم ومنذ العام ١٣٣٩ إلى أسلوب رفاق اللوائح والالتماسات بالمنح المالية التي يطلبها الملك [١٩]، وخلال هذا العام بادر البرلمان إلى ممارسة دور تنفيذي، فعلى أثر انسحاب الجيش الفرنسي أمام الانكليز خلال حملة تشرين الأول ٣٣٩ ، والتي كان الانكليز يترقبون نتائجها بقلق خوفاً من هجوم اسكتلندي ـ فرنسي مباغت عليهم، وغياب ملكهم في الجبهة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات دفاعية ، أبرزها قراره في ٢٣ كانون الثاني ١٣٤٠ بتهيئة سبعين سفينة لحراسة سواحل المملكة [٢٠]. يلاحظ خلال هذا العهد حرص ادوارد الثالث على إشراك نبلائه في قسَم مالك الحزين الذي شرعن الحرب ضد فرنسا، وافرد للبرلمان دوراً مهماً في مناقشة أسبابها وأهدافها، كي يظهرها كجهد وطني مشترك، وينفي صفة الذاتية التي أودت بمشاريع مماثلة لملوك انجلترا [٢١]، فبعد أن أدرك ملك انجلترا ضجر البرلمان وتململ الشعب الانكليزي، لاسيما الطبقات المتنفذة فيه، من إجراءات العرش، ولقلقه من ردود فعل مفاجئة لبرلمانه ركز على كسب

ود شعبه، فوجه بعد وصوله انجلترا في ٢١ شباط ١٣٤٠ نداءً إليه، يطالبه بدعم العرش، وتحمل التضحيات، كما أنه حث البرلمان أثناء لقائه به في ٢٩ آذار ١٣٤٠ على الاستمرار في مساعدته مادياً، وإلا فإنه سيفشل في تسديد ديونه، مع ما في ذلك من إهانة لانجلترا، فضلاً عن خسارتها حلفائها، ومنح فرنسا فرصة مهاجمتها [١٢].

وبعد استكمال استحضاراته قرر ادوارد الثالث استئناف عملياته العسكرية، وما يهمنا هنا إنه خول رئيس أساقفة كانتربري جون ستراتفورد John Stratford (١٣٤٨ -) تسيير أمور انجلترا خلال حملته الثانية، التي استغرقت النصف الثاني من عام ١٣٤٠ ولم تتمخض عن شيء سوى إرهاقه مادياً، على الرغم من أنه تمكن من تدمير أسطول فرنسي في معركة سلوايس (Sluys) البحرية في ٢٣ حزيران ١٣٤٠ ، وتمكن بذلك من تحقيق سيطرة إستراتيجية على بحر المانش القنال الانجليزي [١٣].

أثارت هذه النتائج حفيظة الانكليز الذين هالهم فشل الحملات المتكررة، ونفقاتها الباهظة، فامتنع الكثيرون عن دفع الضرائب، وحاول آخرون عرقلة مهام جامعيها [١٤]. وهكذا أصبحت الكرة في ساحة البرلمان الذي نجح في تجهيز الأموال اللازمة منذ ٣٠ تموز ١٣٤٠ ، لكن تأخر وصولها أصاب الملك بالحرج أمام دائنيه، فأعتقد إنه مؤشر على تواطؤ بعض المسؤولين الانكليز مع فرنسا، وقرر الانتقام منهم بعد إيابه إلى البلاد [١٥]. لكنه كان متأنياً في اتخاذ السياسة المناسبة، لذا ركز على ضمان تأييد برلمانه للصراع مع فرنسا بتأكيده أثناء جلستي ٢٨ - ٣٠ نيسان ١٣٤٣ إنه لن يبرم السلام معها إلا بعد موافقتا [١٦]، مما دفع البرلمان إلى تبني موقف صلب ومرن في الوقت ذاته، تجلى في قراره في ١ أيار ١٣٤٣ إرسال مبعوثين للتفاوض مع البابوية، والنظر في إقرار سلام مشرف، مع التزامه بدعم جهود ملكه الأخرى في حال الفشل [١٧]. أما الصفعة الأخرى التي وجهها البرلمان إلى البابوية فتجلت في انتقاد البرلمان في جلسات عديدة استنزاف البابوية لأموال انجلترا، وترشيح الأجانب لشغل مناصب دينية حساسة فيها، مؤكداً إنه في حال استمرار ذلك سيتبنى الوسائل التي تقيه شر الجراد النهم القادم من افينون [١٨].

عول التاج الانكليزي على برلمانه في تمويل فعالياته العسكرية في فرنسا، مع أنه أخفق أحيانا في ذلك كما حدث أثناء الحملة الانكليزية الثانية، إذ فشل البرلمان في تجهيز الحملة الانكليزية سنة ١٣٤١ بالأموال اللازمة لإتمام فعالياتها العسكرية، ما سبب غضب للملك على البرلمان والأسقف ستراتفورد وحرجه مام دائنيه [١٩]. فقد نشب خلاف شديد بين الملك والأسقف ستراتفورد حين طعن بنزاهة الأخير ، وأنه استنزف أثناء استيزاره موارد انجلترا، وتسبب في فشل حملتها ضد فرنسا، وفقدان مصداقيتها أمام حلفائها، وإنزال مجدها إلى الحضيض [١٠٠]. لذا جمع البرلمان في ٢٣ نيسان ٣٤١ ، لمناقشة قضايا الحرب، واستجواب ستراتفورد أمام نظائره عن التهم المنسوبة إليه [١٠١]، إذ لم يشأ البرلمان أن يودْ جعل هذه القضية سابقة لتجريد أعضائه من حقوقهم، فاستحصل موافقة الملك على تعيين لجنة من اثني عشر عضواً للنظر في القضية، أصدرت حكمها ببراءة ستراتفورد بالإجماع، وأدانت الجهود التي توخت منعه من حقه في محاكمة عادلة، فشعر الملك بالإحراج، ولمس مدى ثقل معارضيه في البرلمان . ما عزز من سلطة البرلمان أمام العرش، فهذا الخلاف بين الملك ورئيس أساقفته لم يكن نزاعاً شخصياً، بقدر ما كان بمثابة إرساء مبادئ أصبحت تدريجيا أساسية في انجلترا، وأدت إلى إثبات سيادة القانون والدستور على حساب السلطة المطلقة [١٠٢]، وتشجيع أعضاء البرلمان على انتقاد الممارسات الخاطئة للحكومة، والمناداة باحترام الدستور، وحقوق الكنيسة، وامتيازات مدن المملكة، كما طلب اللوردات في عريضة قدموها إلى الملك وقف انتهاكات الإدارة، وعدم تعيين القادة، ومستشاري الملك ومراقب الختم الملكي إلا بعد مصادقة البرلمان، الذي يتولى مراقبة تنفيذ قوانين المملكة وبنود الدستور [١٠٣]. كما اظهر البرلمان تبرمه من الحرب حين

طلب كشفاً لحساباتها المالية، وأوصى بإلغاء أي لجان تحقيق عُينَتْ دون موافقته، وإبطال قراراتها، وهو مؤشر على رغبة البرلمان في إعادة هيكلة سياسة البلاد بما يتواءم وسلطته المتزايدة [١٠٤] .

لكن تلك المقررات لم تكن لتُقبَلْ من ملك قوي الإرادة كادوارد الثالث، مع أن البرلمان كان مصراً على تحفظاته، وهذا ما أوضحه الملك حين ذكر أن تحويل اعتر اضات البرلمان إلى قوانين، والتدخل في تنصيب وزرائه تجاوز على سلطته، لكنه كحل وسط ذكرَ إن الوزراء سيؤدون مراسيم القسم على صيانة الدستور في البرلمان، وهكذا تحقق نصر برلماني مهم قض مضجع الملك، ودفعه لإصدار إعلان مطلع تشرين الأول ١٣٤١ تنصل فيه عن بعض وعوده للبر لمان، وإبطال التشريع الذي تجاوز على امتيازه كملك [١٠٥] . وحاول ادوارد الثالث كسب برلمانه من خلال العزف على وتر تنامي خطر فرنسا على انجلترا، فاجتمع به في ٢٨ نيسان ١٣٤٣ لمناقشة ذلك الأمر، إلا أن البرلمان استغل الفرصة، فأشار إلى تزايد الانتهاكات، ومعاناة الشعب، و دعا إلى إقرار العدالة وإرسال محاكم متنقلة لمراقبة تنفيذها، مورداً قائمة طويلة من الانتهاكات، أبرزها سوء سلوك جامعي الضرائب [١٠٦] .

لكن حاجة العاهل الانكليزي إلى المزيد من المال لإدامة قدرته على تسيير عملياته العسكرية بكفاءة ودقة، دفعته للطلب من برلمانه منحة جد يدة من المال لإدامة انتصاراته، وبناءً على ذلك اجتمع البرلمان في آب ٣٤٦ ، لسماع تقرير أعدته لجنة أرسلها العاهل الانكليزي لتقديم تقرير رسمي عن النجاحات التي حققها الانكليز في الجبهة الفرنسية، وخططهم المستقبلية، وما تقتضيه من أموال، في جو سادته الروح الوطنية العالية، لاسيما بعد اطلاع البرلمان على اتفاقيا ١٣٣٨ السرية بين فيليب السادس والنورمان لغزو انجلترا، فمنح البرلمان مبلغاً قدره ٣٠ ألف فلورين، رغم إنه استغل الفرصة فتحفظ على الممارسات الخاطئة التي مارسها جامعو الضرائب، والاستنزاف المستمر للأموال الانكليزية م ن قبل رجال الدين الأجانب، والتجنيد الفوضوي غير الدستوري للانكليز، فذكر تقرير اللجنة أن التجنيد ضروري في تلك الظروف الاستثنائية، لكنه وافق البرلمان في الأمور الأخرى استدراراً لعطفه، ونقل إليه تقارير حول تحشد جيش فرنسي لمهاجمة الانكليز الذين يحاصرون كاليه، ل لحصول على دعمه وأمواله [١٠٧] . كما أظهر احتراما لبرلمانه، حين وعد بتنفيذ مطالب اللوردات دون الحاجة إلى إقرار تشريع يحولها إلى قوانين ملزمة، مع انه وجد من الحكمة أن يبقي البرلمان خائفا من فرنسا، ليحافظ على فاعلية قراراته وإجراءاته الاستثنائية التي يتخذها في لمستقبل بسبب ضرورات الحرب .

استطاعت الجيوش الانجليزية تحقيق انتصارا كبير ضد أعدائها الفرنسيين، إذ تمكن ادوارد الثالث بجيش صغير تحت قيادته من الانتصار على الجيش الفرنسي في معركة كريسي (Creasy) شمالي فرنسا سنا ٣٤٦ ، مما أتاح له التقدم شمالا ومحاصرة كاليه Calais ، لكن هذا الانتصار لم يكن بمستوى تطلعات الشعب الانكليزي وتطلعاته التي بناها على وعود وادعاءات العرش، فبعد إبرام هدنة ٢٨ أيلول ١٣٤٧ ظهر جليا ان الملك وحاشيته والنبلاء هم المستفيد من غنائم الحرب، فزينت التحف الفرنسية النفيسة المسلوبة من كاليه وغين وسواها قصور كبار القادة الانكليز، فضلاً عن الأسلحة والأموال [١٠٨] ، ما ظهر جليا في المواقف داخل البرلمان وخارجه . فصرح عضو البرلمان جون بيل محتجا على ذلك وهاجم هذه الممارسات، التي دفع مقابلها الشعب الانكليزي الدماء لغرض إدامة المجهود الحربي الانكليزي وإرضاءً لطموحات لملك، فضلا عن ما دفعه من استهلاك أمواله بدفعها لجباة الضر ائب [١٠٩] . كما وصلت إلى الملك مذكرة شديدة اللهجة ضُمنت هذه المواقف، وهو ما ظهر خلال اجتماعات البرلمان التي شهدت زيادة في تلك الانتقادات، إذ أبدى الكثير من نوابه عند اجتماعهم في كانون الثاني ١٣٤٨ احتجاج ت على سوء الإدارة، والقوا خطباً عما آل إليه وضع الشعب الانكليزي [١١٠] .

وهو عين ما حصل في اجتماع ٣١ آذار ٣٤٨ ، الذي عقد استجابة لمذكرة مستعجلة من الملك، ما أجبره على محاولة إرهاب البرلمان وإشغاله بالخطر الخارجي، لكسب المزيد من المال منه [١١]. إذ دعا الملك برلـ انه لاجتماع عاجل لدراسة الحرب مع فرنسا فأتهم الفرنسيين بالدليل القاطع بنيتهم شن عمليات عسكرية لغزو بلاده، وكان جواب البرلمان أن أية ضرائب مستقبلية طارئة تحتمها ظروف المعارك لا بد من مناقشتها قبل إقرارهـ [١٢]. ولعله أراد أيضا من هذا الاجتماع تقييم نوايا وسياسـ ة برلمانه وما يدور في وجدان أعضائه، لاختيار الموقف المناسب منه، بدليل إنه ما لبث أن تجاهل البرلمان، وأجل اجتماعاته إلى اجل غير مسمى بذريعة الطاعون [١٣].

لكن رد فعل البرلمان غاير توقعات العاهل الانكليزي، واظهر أن تهويلاته لم تؤت أكلها، حتى إن البرلمان تجاهلهـ ، وكرر انتقاده لسوء سلوك جامعي الضرائب، والموظفين، وهاجم الرشوة، والجرائم المتفشية في المملكة، وطلب عدم منح مرتكبي الجرائم عفواً دون موافقته، لكن اخطر ما أورده ضرورة موافقته على أي ضريبة قبل فرضها، ووجوب اطلاعه على احتياجات الحكومة، كي يتسنى له اتخاذ الموقـ ف المناسب إزاءَها، وطالب الملك بألا يدور الأموال التي يستحصلها منه في أمور أخرى [١٤]. وهكذا اثبت البرلمان أن إنهاء النظام الضريبي الطاحن وانتهاكات الإدارة لهما أولوية على سواهما، ولو كان خطر غزو خارجي، وأن غضب الأمة أولى أن يُخْشى، في ظل حقيقة استهلاك الملك ووزرائه أموالاً طائلة من دافعي الضرائب لتحقيق مجدهم الخاص، ولو تقاطع مع مصالح الشعب، حينها أدرك ادوارد الثالث أن برلمانه بدأ يخرج عن السيطرة، ففضه أواخر ١٣٤٨ إلى اجل غير مسمى بحجة الطاعون . كما فضل الملك الانكليزي أن يتفرغ لمشاكل انجلترا، وركز على إعادة هـ كلة اقتصادها، كي يعيد إليها حيويتها وقوتها، بما يمكنها من مهاجمة فرنسا في الوقت المناسب، ويُظْهرْ لمواطنيه إنهم محور اهتمامه، فيكسب ثقتهم التي كاد يفقدهـ [١٥].

أثمرت هذه الجهود عن إصدار البرلمان بين عامي ١٣٥١ و ١٣٥٣ تشريعات بهدف تحسين الوضع الاقتصادي للشر ئح المسحوقة في المجتمع الانكليزي، كتشريع العمال الذي ناقش أوضاع العمل وسبل معالجتها، وتشريع آخر أكد ضرورة تقليل تصدير الصوف الانكليزي إلى الفلاندرز، وإقامة ورش لتصنيع الأقمشة في انجلترا، لرفد الصناعة الانكليزية، ومنح رعاة القطعان سعراً أفضل لصوفهم [١٦].

لذا من الطبيعي أن يتجه البرلمان والملك بعدها إلى السلام بقوة وحماسة، لإعادة بناء البلاد، فأجريت محادثات سلام مع الفرنسيين في أفينون برعاية البابوية، وبدا ميل البرلمان الانكليزي إلى إنهاء الصراع واضحاً في إحدى جلسات عاد ٣٥٤ ، ففي تلك الجلسة سأل أمين خزانة الملك السير بارثالميو أعضاء البرلمان عن رأيهم في إبرام معاهدة سلام مع فرنسا، فأجابوه بنعم جماعية نابعة من أعماقهم [١٧]، أظهرت نفاد صبر الانكليز من الحرب مع فرنسا، وتبرمهم من شيطان الحرب، الذي قاد المملكتين إلى صِدامْ، زاد من وطأته الطاعون، الذي اجتاح كليهما [١٨]. لا أن النوايا الانكليزية كما يبدو لم تكن متبادلة مع الفرنسيين الذين رفضوا إبرام معاهدة سلام تمنح انجلترا بعض الامتيازات، وأرادوا إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب [١٩]. ما دفع انجلترا إلى استئناف عملياتها العسكرية التي انتهت إلى انتصار ولي العهد لانكليزي الأمير الأسود (Edward The Black Prince) ٣٣٠ ١٣٦٧) على الفرنسيين في موقعة بواتييه (Poitiers) سنا ١٣٥٦ ، وأسر عاهلهم الفرنسي جون الثاني (John II) ٣١٩ – ١٣٦٤ ١ ٣٥٠ ١٣٦٤ [٢٠].

بيد أن استمرار تلك المعارك ألقى بوطأته على عاتق الانكليز واستنزف مواردهم المادية والبشرية لاسيما بعد تبني الوصي على العرش الفرنسي شارل تدابير دبلوماسية وعسكرية ذكية قضت مضاجع انجلترا وأجبرتها في النهاية على إبرام صلح بريتاني بين البلدين عام ١٣٦٠ الذي كان ف رصة ثمينة

استغلها البلاط الانجليزي لترتيب الأوضاع الداخلية للبلاد وإنهاء الضجر الذي أبداه برلمانها بسبب تطورات الحرب وتبعاتها التي اقترنت بضرب الطاعون مجدداً بعض أنحاء انجلترا، والجأ شطراً كبيراً من الشعب الانجليزي إلى التململ من سياسة حكومته [٢١]، حتى أن ا برلمان اجتمع خصيصاً في ٢٤ كانون الثاني ١٣٦١ للاحتفاء بإبرام المعاهدة، وأبدى تفاؤله بتدشين عهد من السلام بين البلدين [٢٢]. وما لبثت بلاط انجلترا وبرلمانها أن تفرغا لحل مشاكلها الداخلية التي استشرت في المرحلة الماضية، وزاد الطاعون من وطأتها بعد انتشاره مجدداً منذ آب ١٣٦١ حتى أيار ١٣٦٢ في انجلترا وفرنسا وسواهما من بلدان أوربا [٢٣].

فعقد الملك والبرلمان اجتماعات عديدة، للنظر في المشاكل الداخلية التي أصابت انجلترا بسبب الصراع والطاعون [٢٤]، في مرحلة نشاط برلماني كبير، استمر سنوات، وأسفر عن إصدار قوانين مهمة، كالقانون الذي صدر في تشرين الأول ١٣٦٢ [٢٥]، وعالج مشكلة جامعي الضرائب، الذين وصفوا بسارقي الشعب [٢٦]، واغتنم البرلمان فرصة حاجة الملك له، للمباشرة في توطيد مكانته التشريعية، وفرض نوع من الوصاية على السلطة التنفيذية مُمَثلة بالملك ووزرائه، حتى أنه اصدر قانوناً أكد عدم ج واز فرض أي ضريبة إلا بعد موافقته [٢٧]، وندد بالمحاكمات غير الشرعية [٢٨]. والجدير بالذكر أن البرلمان حرص على أن لا يقتصر دوره الرقابي على سياسة انجلترا الداخلية، فأقحم نفسه في المسائل الخارجية بقوة، لاسيما ما يتعلق بالخلافات التقليدية مع فرنسا، ليثبت أن تطور دو ره إبان عهد ادوارد الثالث سار على وفق أجندة مدروسة الغرض منها الأخذ بزمام المبادرة في ثوابت سياسة انجلترا كافة [٢٩]، فدعا إلى نبذ اللغة الفرنسية التي تحدثت بها الطبقات الانكليزية النبيلة، وتعميم استخدام اللغة الانجليزية في البلاد، ونجح في إصدار قرار يمنع اس خدام اللغة الفرنسية في المحاكم الانجليزيا [٣٠].

وسار البرلمان قُدماً في التعاون مع العرش في إصدار قرارات داخلية مهمة، فأصدر عام ١٣٦٢ توجيهات للسلطات التنفيذية بتنشيط صناعة الأقمشة، واستخدام الصوف فيها بدل تصديره، لرفد الاقتصاد الانجليزي، واقر في اجتماعه الم عقد في الثالث من تشرين الثان ١٣٦٣ قراراً بتحديد أسعار الأغذية المهمة للشعب بما يتوافق مع قدرته الشرائية [٣١]. ويبدو أن للمشاعر الوطنية الانكليزية المتنامية أثرٌ في هذا التوجه، الذي يمكن أن نعده بداية تبلور الوطنية الانجليزيا [٣٢].

شهدت نجلترا أواخر حكم إدوار د الثالث نزاعا متعدد الأطراف بين عناصر السلطة الحاكمة، سارع البرلمان للانخراط فيه، بغية استغلال الفرصة وتحقيق الإصلاح وقد شجعهم على ذلك انشغال إدوارد بشيخوخته، وفيما بعد بقاء حفيده الملك ريتشارد الثاني (Richard II) [٣٣] تحت الوص ية ٣٧٧ – ١٣٨٥ ، فتطورت مطالب مجلس العموم، فبعد أن وصل ريتشارد للحكم تمكن بسرعة من قمع انتفاضة قادها تايلر (Tiller) عا ١٣٨١ ، لكنه احتاج الكثير من المال لمعالجة تداعيات حرب المئة عام [٣٤]، وفي الوقت نفسه حاول تقليص هيمنة البرلمان على شؤون الحكم وضمان سيطرته على الحكومة فخسر تأييد البرل ان الذي لم يشأ أن يفقد المكاسب الهائلة التي حصل عليها خلال السنوات الأخيرة من عهد إدوارد الثالث، لاسيما جماعة اللوردات الاستئنا ن) التي سبق أن ظهرت بين صفوف البرلمانيين، وهم الذين اتبعوا أسلوبا غريبا هو اتّهام معارضيهم من أتباع ريتشارد بالخيانةِ لتصفيت م فساءوا استخدام نفوذهم، فضلاً عن أن انجلترا واجهت خسائر عسكرية خلال مرحلة الوصاية، فقام الملك د حل هذه الجماعة بعد عام ١٣٨٨ [٣٥].

ولم تنفع خطواته الايجابية مثل تخفيض الضرائب، في إعادة هيمنته على الأمور، إذ اندلعت ضده ثورة فلاحية، واتبع أسلوب الاستئنا ن ذ سه في انتزاع السلطة من البرلمان والحكم المطلق، فاصدر مرسوماً يتهم البرلمانيين الذين يمارسون نشاطاً إصلاحياً بالخيانة العظمى، ويرفضً مبدأ حرية التعبير عن

الرأي في البرلمان [٣٦] ، وحينما عاد من حملة عسكرية في أيرلندا عام ٣٩٩ ، وجد أن هنري بولنجبروك (Henry Bolingbroke) هنري الرّابع فيما بعد) من أسرة نجستر (Lancaster) الذي صادرت ممتلكات أبيه، عاد من المنفى وجمع جيشا كبيرا، و اتفق مع أعضاء البرلمان على خلعه، فخاض ضده معركة طاحنة في واليس (Wales) لم تكن لصالحه، فوقع في الأسر [٣٧] ، وحينما جيء به إلى لندن، أعلن رسميا تنازله عن العرش في الثلاثين من أيلول، وبعدها بيوم واحد صادق البرلمان على ذلك، وبويع بولنجبروك ملكا باسم هنري الرابع، وبقي الملك ريتشارد سجينا في قلعة بونتيفراكت (Pontefract) غرب يوركشاير ، إلى أن وجد في شباط ١٤٠٠ ميتا في سجنه نتيجة الجوع حين ترك مدة طويلة لا طعام [٣٨] .

لكن استبدال الملك بدا مشكلة خطيرة لم يشأ البرلمانيون خوضها خشية أن تكون لها عواقب خطيرة على البلاد ومستقبل هؤلاء، فلجأوا لحل وسط يقضي بحل البرلمان الذي يقبل تنازل الملك عن العرش، ثم تجرى انتخابات جديدة وإعادة تشكيل مجلس اللوردات لتجاوز عدم مشروعية التنازل، إذا ما إدّعى الملك ذلك، وهكذا تنازل الملك ريتشارد، وأعيد تشكيل البرلمان الجديد الذي أخذ على عاتقه تتويج الملك هنري الرابع سنة ٣٩٩ ، وبهذا تمكن البرلمان من الالتزام بالقوانين وتقييد سلطات العرش، لذا أطلق على عهد أسرة آل نجستر ٣٩٩ ـ ٤٨٥) عهد الملكية الدستورية [٣٩] .

وإذا كان البلاط حاول استغلال التنافس بين مجلسي البرلمان العموم واللوردات ، فحاول ريتشارد الثاني مثلا أن يعيد العمل بنظرية الحق الإلهي [٤٠] ، فمن الواضح أن البلاط ومجلس اللوردات ومنذ البداية وجدا أن مصالحهما تستلزم الوقوف ضد مجلس العموم وتحجيم دوره، فعندما انعقد البرلمان الكفء (The Good Parliament) سنة ٣٧٦ ، لم يجد أعضاء مجلس العموم مكانا محددا يجتمعون فيه، فبينما كانوا في السابق يختارون أماكن فارغة في قصر ويستمنستر (Westminster ، اضطروا إلى العودة إلى كنيسة ويستمنستر حيث مكانهم القديم، بينما بقي اللوردات يجتمعون في القصر [٤١] . كما شهد هذا العام إتباع مجلس العموم أسلوبين جديدين، فقد كان اختيار المتحدث باسم المجلس ورئيس جلساته من صلاحيات الملك، لكنهم بدأوا منذ العام ١٣٧٧ اختياره من بين صفوفهم [٤٢] ، كما أوجد المجلس نظام الاتهام (mpeachment غية تسويغ الأشراف على سياسة الحكومة مستندا على مسؤولية وزراء الملك المباشرة أمام البرلمان عن أداء وزاراتهم، فكان اللوردات يمارسون حق محاكمة الوزير أو المستشار المقصر أو المخالف قضائيا، قد تصل المحاكمة إما إلى تنحيته عن منصبه أو سجنه أو حتى إعدامه [٤٣] .

كان لقب بارون (Baron) أقدم درجات اللوردية التي يمنحها الملك للنبلاء وكبار الإقطاعيين الذين يقدمون خدمات مالية أو عسكرية مهمة للدولة من خارج الأسرة المالكة، فيما كانت درجة الدوق محصورة في الملك ادوارد الثالث وأبنائه فيما بعد، إذ منح ابنه الأمير الأسود هذا اللقب منذ عام ١٣٣٧ باسم دوق كورنوول (Duke of Cornwall ، وفي عام ١٣٦٢ منحه لولده ليونيل (Lionel) ٣٣٨ ـ ١٣٦٨) باسم دوق رنس (Duke of Clarence ، كما منح اللقب إلى أولاده جون وهنري وإدموند وتوماس ، وبدأ ابنه الملك ر تث ارد الثاني يمنح هذا اللقب لنبلاء من خارج الأسر ة المالكة، فقد منح لروبرت دي فير (Robert De Vere, 9th earl of Oxford) ٣٦٢ ـ ١٣٩٢) في عام ١٣٨٦ بعد سنة على منحه لقب الماركيز، ومُنح لقب الدوق إلى خمسة من كبار النبلاء في عام ١٣٩٧ [٤٤] . وبلغ عدد الإيرلات أواخر عهد ادوارد الثالث ١٤ لوردا، وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر تناقص عدد البارونات، فبعد أن كان عددهم تسعين بارونا عام ١٣٢١ انخفض إلى ٦٣ بارونا عام ١٣٣٤ ، ثم إلى ٥٦ عام ١٣٥١ وإلى ٣٨ عام ١٣٧٦ ، لكنه ارتفع إلى ٤٨ عام ١٣٨٤ م ٤٥ عام ١٣٨٨ وبنهاية القرن صار عددهم ٣٨ بارونا عام ١٣٩٧ . وتعلل حالات الزيادة والانخفاض هذه بصراع الملك ادوارد الثاني والبارونات وردود

فعل خلفه ادوارد الثالث إزاءها، وبحرب المئة عام، ومرض الموت الأسود الذي وصل نجلترا عام ٣٤٩ م وقتل نصف سكانها [٤٥].

ولما حضر مع هؤلاء النبلاء أواخر القرن الرابع عشر حوالي ٤٦ نائبا من رجال الدين، أصبح يطلق عليهم منذ ذلك الوقت اللوردات الروحيين (Spiritual Lords) ، وعلى النبلاء اللوردات الزمنيين (Temporal Lords) ، وكان يستدعى قضاة ورجال قانون يتجاوز عددهم ثلاثين ضواً مستشارين للشؤون القانونية والتشريعية، ويستد ى فضلا عن ذلك مسؤولين إداريين مثل أمين الخزانة وأحد معاونيه وكبير المستشارين وكبار القضاة ورئيس البلاط الملكي، بدعوات شخصية ترسل باسمهم، وهناك زي خاص يرتديه اللورد، وهو تقليد منذ أيام الفتح النورماندي، يشتمل على قلنسوة وإكليل وإزار قرمزي اللون وأطواق بيضاء [٤٦].

٤. تطور البرلمان الانجليزي حتى نهاية عهد أسرة يورك ١٤٨٥:

أما مجلس العموم فقد استطاع خلال مرحلة نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر، أن يخطو إلى أمام ويتوسع فبلغ عدد أعضائه ثلاثة أضعاف عدد أعضاء مجلس اللوردات . واستطاع أن يحصل على امتيازات كثيرة على حساب صلاحيات الملك والحكومة، بل أصبح تعيين وزراء الملك يتم بموافقة البرلمان بوصفه الممول الأساس للملك من خلال الضرائب المباشرة التي كانت الطبقة الوسطى تدفعها أكثر بكثير مما مفروض على النبلاء ورجال الدين، وجرت العادة على تقديم اللوائح إلى مجلس العموم لمناقشتها والمصادقة عليها قبل دخولها مجلس اللوردات [٤٧]، وهكذا اتخذ مجلس العموم هو أيضا حاجة الملك إلى المال سبيلا للحصول على الامتيازات منه فصار تشريع القوانين وفصل الموظفين الفاسدين من حقه، لكن الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أوائل القرن الخامس عشر أفرزت وصول عدد من النواب إلى البرلمان نتيجة ترشيحهم عن مقاطعات وبلدات لا يقطنون فيها فعليا، كما لوحظ تمتع السكان بحق الانتخاب في مناطقهم سبق لهم أن استأجروا أو امتلكوا عقارات أو أراض فيها، فأصدر البرلمان خلال العقود الثلاثة الأولى من هذا القرن، قوانين اشترطت أن لا يتمتع الناخب بحق التصويت في منطقة ما، إلا إذا كان مقيما فيها ويمتلك أو يستأجر فيها عقارا أو أرضا بما لا يقل عن ٤٠ شلناً سنويا، كما اشترطت أن لا يتم ترشيح النائب عن منطقة إذا لم يكن قاطنا فيها قبل الانتخابات بوقت مناسب [٤٨].

أما مجلس اللوردات فقد تصاعد عدده في السنة الأخيرة من حكم هنري الرابع (Henry IV) [٤٩] إلى ٨٤ لورداً بواقع ٣٨ لورداً علمانياً ٤٦ لورداً روحانيا [٥٠]، على الرغم من إجراءاته القاسية ضد مجموعة اللوردات المؤيدين لسلفه ريتشارد عام ١٤٠٠ ، وحينما ثار ضده نبلاء أسرة بيرسي (Percy) عام ١٤٠٣ بسبب استيائهم من سياسته في منح الألقاب للنبلاء وجوائز الخدمة وشعورهم بالحيف نتيجة ذلك، ألحق بهم هزيمة غير حاسمة في معركة شروزبيري (Shrewsbury) في السنة نفسها . كما أصدر مرسوما يكفر طائفة (Lollards) الدينية المعروفة [٥١]، التي اتبع سياسة قمع ديني ضدها، وهم أتباع جون ويكليف (John Wycliffe) ٣٣٠ ١٣٨٤ ، وهي تسوي البابا بالمسيح الدجال، فأحرق زعيمهم وليام ساوتري (William Sawtrey) ، وحينما ثاروا ضده من جديد سنة ١٤١٤ بقيادة السير جون أولدكاستل (John Oldcastle) ، تمكن بسرعة من إلحاق هزيمة نهائية بهم، واتبع بعد ذلك سياسة انتقامية قوية ضدهم أشرّت نهاية نشاطهم السياسي [٥٢]. وبينما تطلبت هذه النشاطات العسكرية المال، اعتمد العرش على منح البرلمان الذي لم يتردد في اتهام الملك بين عامي ١٤٠١ ١٤٠٦ بسوء إدارة المال العام، ثم استغل البرلمان هذا الوضع لتعزيز هيمنته على توجيه الإنفاق والتعيينات الملكية، وخلال السنوات الخمس الأخيرة من حكمه اشتد المرض بالملك إذ عانى من مرض الجذام، كما اشتد الصراع

الداخلي بين مستشاره توماس أروندیل (Thomas Arundel) ٣٥٣ ١٤١٤) رئيس أساقفة كانتربري، الذي حاول مقاومة محاولات البرلمان لانتزاع حقوقَ الكنيسة وأملاكها، وأخوة الملك غير الأشقاء يقودهم هنري أمير بورغنديا، انتهى بإقالة أروندل عام ٤١٠ ، ثم ما لبث أن اشتد المرض بالملك وتوفي سنة ٤١٣ ، فوصل للحكم ابنه هنري الخامس (Henry V) [٥٣]، الذي كان يطالب منذ ١٤١٠ بمنصب في الدولة وعضوية البرلمان [٥٤] .

وبغية رفد المجهود الحربي لبلده ضد فرنسا وتحقيق طموحاته العسكرية ، لم يجد أمامه من طريق للحصول على المال بصورة منتظمة من البرلمان دون تنازلات إلا استخدام سياسة ذكية، تلخصت برفع سقف مطالبه من فرنسا، فطالب بمقاطعات أكويتانيا (Aquitaine) ونورمنديا (Normandy) وتورانيا (Touraine) ، وأراض فرنسية أخرى [٥٥] ، وحاول في الخارج ضمان حياد جون الشجاع دوق برغنديا (John the Fearless) لحرمان الفرنسيين من الدعم البحري، ثم اتجه لاقتراض واسع للمال من البرلمان بعد أن أثار حماسة أعضائه الوطنية، وإثارة حمية نبلاء لگ ترا نحو وحدة البلاد، ووجد في انتصاره المدوي في أكينكورت (Agincourt) في ٢٥ تشرين أول ٤١٥ ، خير داعم له داخليا وخارجيا، إذ انتزع من الفرنسيين بموجب معاهدة توريس (Troyes) المهينة في ٢١ مايس ١٤٢٠ إقطاعات واسعة وتنازلات مهينة [٥٦] .

لكن الأمر اختلف حينما وصل الملك هنري السادس (Henry VI) [٥٧] ، الذي إدّعى أحقيته بالعرش الفرنسي لأنه ابن كاترين بنت مليكها تشارلز السادس ٣٦٨ ١٤٢٢ ٣٨٠ ١٤٢٢ ، إذ فقدت انجلترا في عهده هيمنتها على بعض الأقاليم الفرنسية مثل نورمندي ٤٥٠ ، وجيين (Guienne ١٤٥١ ، وبوردو ٤٥٣ ، نتيجة ابتعاده عن الحكم، ولم تحتفظ سوى بكاليه (Calais ، فتخلى الانجليز عن محاولاتهم غزو فرنسا ، بذ ك انتهت فعليا حرب المئة عام سنة ١٤٥٣ ، وفي العام التالي لقي الانجليز هزيمة منكرة قي كاستيلون (Castillon) حينما حاولوا استرداد ما ضاع منهم من أقاليم [٥٨] ، ثم استغل ريتشارد دوق يورك (Richard, 3rd duke of York) ٤١١ ١٤٦٠) ضعف الملك وعدم قدرته على إدارة البلاد خرج عليه وطالب بالعرش على أساس انه سليل ادوارد الثالث، فانقسمت البلاد سنة ١٤٥٥ ودخلت في حرب أهلية لينقسم البرلمان بدوره بين طرفي النزاع، أنصار ريتشارد وعائلة يورك الذين رفعوا شعار الوردة البيضاء من جهة، وأنصار الملك هنري السادس وعائلته لانجستر الذين رفعوا شعار الوردة الحمراء من جهة أخرى [٥٩] . وكانت النتيجة هزيمة الملك وأنصاره في معركة نورثامبتون على الرغم من مقتل ريتشارد في ويكفيلد فبويع ابنه ملكا على انجلترا باسم إدوارد الرابع ٤٦١ ١٤٧٠) و سِر هنري السادس في لانكشاير وسجن في برج لندن في تموز ٤٦٥ ، غير أن نصاره غزوا انجلترا وأعادوه للحكم سنة ٤٧٠ ، وسرعان ما عاد إدوارد للحكم سنة ١٤٧١ وأعاد هنري للسجن ليموت في ذلك العام [٦٠] . فاستغل البرلمان الانجليزي ظروف هنري السادس واتبع صيغة اللوائح القانونية (3ill) بدلا من الالتماسات لصياغة القوانين على وفق مضامينها فأصبحت هذه صيغة متبعة في البرلمان

كان من الواضح أن أعمال البرلمان المبكرة، التصويت على فرض الضرائب وجبايتها، وحق تقديم الالتماس، والادعاء والاتهام ضد الأشخاص وموظفي الملك، لم ترتق الى تلبية طموحات وتطلعات أعضائه، الذين رغبوا بالحصول على مزيد من الصلاحيات وا تيازا . و قد واتتهم الفرصة اثر حروب الوردتين (Wars of the Roses) ٤٥٥ ١٤٨٥ ، التي أفضت نتيجتها إل هزيمة ريتشارد الثالث أمام هنري تيودور (Henry Tudor) ، تتوي ه ملكاً على انجلترا باسم هنري السابع (Henry VII) ٤٥٧ – ١٥٠٩ ١٤٨٥ ١٥٠٩) في ٣٠ تشرين الأو ٤٨٥ ، وا بدأ عهد ملوك أسرة آل تيودور في حكم انجلترا ٤٨٥ - ١٦٠٣) [٦١] .

الخلاصة أن البرلمان الانجليزي لم يكن في ا غالب مؤسسة تشريعية خلال العصر الوسيط، لأن تشريعاته كانت عرضية تصدر بعد التماس الطبقات، فاللوائح كانت تصدر عادة من الملك ومستشاريه بصورة كثيرا ما تثير غضب الطبقات الأخرى، لكن تراكم القوانين وتكاثرها أوجد تقليدا سياسيا بمراعاتها والأخذ بها، وظل النقد وبيان مواضع الضعف في سياسة الحكومة يمثل نشاط البرلمان الأساس ، ولم يفرز نشاطه هذا تنمية قدرات الحكومة التنفيذية، ويؤيد ذلك ما أورده أحد المؤرخين البريطانيين من أن أعضاء مجلس العموم حين انتقدوا حكم أسرة لانجستر (Lancaster) ٣٩٩ ١٤٦١) بشدة وبمنتهى الحرية، تركوا تحديد المعالجات والحلول للملوك الطغاة من أسرتي يورك (York) ١٤٦١ ١٤٨٥) و تيودور (Tudor) ١٤٨٥ ١٦٠٣) [٦٢] . فإذا كان البرلمان ضابطا أو ميزانا لتوازن القوى ورمزا لسيادة الشعب، ومدرسة للذكاء السياسي؛ فإن العصر الوسيط لم ينتج برلمانا انجليزيا يصنع سياسات أو نظم حكومية جديدة، وفي القرن الخامس عشر حلّ التشريع البرلماني باللوائح التي تعرض على البرلمان ويوافق عليها محل التشريع بالعرائض التي تقدم للملك وهو الذي يوافق عليا ا، وبذلك استطاع البرلمان أن يسيطر على أجهزة الحكم في انجلتر [٦٣] .

هوامش البحث:

(1) Buckley, Arabella B., History of England, London,1927, P. 74.

(2) Waley , Daniel , Later Medieval Europe from Saint Louis to Luther, London, 1968, PP. 13-14.

٢) ت ٢٥٩ ، راهب ومؤرخ بنيديكيتي نجليز ي، عَرفَ أولا من خلال كتاباتِه المُفصّلةِ والكبيرة وهي إحدى أهم مصادر معرفةِ الأحداثِ في أوروبا بين ٢٣٥ و ١٢٥٩ استمدها من رحلاته العديدة إلى نحاء أوربا وقربه من البلاط الانجليزي، له زهور التاريخ و تاريخ ا نجليز ".

"Matthew Paris", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(4) Spufford, Peter, Origins of English Parliament, Longmans, 1967, P. 27.

(5) Treharne, F. W., The Nature of Parliament in The Riegn of Henry III in: Historical Studies of English Parliament, Vol. I. Origins to 1399, ed by Fryde, E and Miller, Edward, Cambridge,1970, PP. 71-73.

(6) "Innocent IV," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

٢) يراجع لمزيد من التفصيل :

Parliament, Copyright©1994-2000 Encyclopædia Britannica, Inc; Norman Wilding and Philip Laundy, An Encyclopedia of Parliament, London, 1961, P. 427.

الكتاب الأخير موجود على الموقع التالى فى شبكة الانترنت http://www.questia.com

٠) لكلمة لورد في ا نجليز ية معان كثيرة، منها السيد والمولى أمير، ملك) والسيد الإقطاعي، كما تطلق أيضا على الله تعالى والسيد المسيح . منير البعلبكي، المور . قاموس انك ليزي عربي، الطبعة ١٠ ، بيروت ١٩٩٧ ، ص ٤٠٢ .

١) أصل الكلمة في ا نجليز ية : جمع اليو .

٠) أصل الكلمة فى ا نجليز ية : القطب .

١) يراجع للاطلاع على مكونات مجلس اللوردات : الملحق رقم ( ).

٢) يراجع للاطلاع على مزيد من التفاصيل : ويليام روبسن، النظام الحكومي في بريطا يا العظمى، بلا معلومات، ص ٥٠ ٦٠ .

٣) من المصطلح الانجليزي ويتا (Vita) ومعناه الشخص الخبير .

٤) وهذه الممالك هي نورثمبريا وميرسيا وايست نگليا وسكانها من ا نج ز، وأسكس وسوسكس ووسكس وسكانها من السكسون، وكنت وسكانها من الجوت ، وظلت في حروب متصلة أنهكت بعضها بعض .

Marjorie & C. H. B. Quenelle. Every life in Roman and Anglo-Saxon Times including Viking and Norman Times, London, New York, 1961, P. 226.

٥) كلود ديلماس، تاريخ الحضارة الأوربية، ترجمة : كوليت حبيب، دمشق، ٢٠٠٤ ، ص ١٠ . وهناك من يرى أن هذه المجالس تعود لى العصور القديمة، إذ رصدت أوصاف لهذا المجلس منذ ٥٠٠ ميلادي . يراجع :

Langmead, Thomas Pitt Tass Well, English Constitutional History from Teutonic Conquest to Present Time, London, 1911, P. 25.

٦) نظير حسان سعداوي، تاريخ نجلترا وحضارتها في العصور القديمة والوسطى، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٧٠ ؛

Marjorie & Quenelle, Op. Cit., P. 184.

(17) Henry Gerald Richardson ،George Osborne Sayles, The English Parliament In the Middle Ages ,London, 1981, Part I, P. 148-171.

يقارن : ربيع حيدر طاهر الموسوي ، تطور البرلمان البريطاني ١٩١١ ١٩٤٩ ، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد ٢٠٠٧ ، ص أ .

والكتاب الأول موجود على شبكة الانترنت على الموقع :

http://books.google.ae/books?id

(18) William Stubbs, The constitutional history of England, Vol. I, Oxford, 1891, PP. 141-145.

(19) Ibid., Vol. I., P.151.

٢٠) للسبب أعلاه ظلت هاتان المقاطعتان غير ممثلتين في مجلس النواب .

F. W. Maitland, The Constitutional History of England. A course of lectures Delivered, New Jersey, 2001, P. 172.

الكتاب موجود على شبكة الانترنت على الموقع **http://books.google.ae**

(21) John A. R. Marriot, English Political Institutions. An Introductory study, Oxford, 1938, P. 248.

يراجع للاطلاع على جدول بمجالس المقاطعات والبلدات على وفق سنوات تأسيسها :

Richardson and Sayles, Op. Cit., Part. I, PP. 172-175.

٢٢) شهد نظام المحلفين تطورات متسلسلة تناسبت مع التطورات السياسية الداخلية والخارجية التي شهدتها انجلترا بعد الفتح النورماندي . يراجع للتفاصيل :

Stubbs, William, Op. Cit., P.31.

(23) R. H. C. Davis, A history of Medieval Europe, London, 1970, PP. 168-170.

(24) John Thorn and Others, A history of England, New York, 1834, PP. 86-87.

٢٥) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص . ويراجع أيضا :

Marriott, Op. Cit., P. 248.

٢٦) السيد صبري، حكومة الوزارة، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ١٢ .

(27) F.W. Maitland, Op. Cit., P. 13 – 16.

(28) A. M. Chambers, A Constitutional history of England, London, 1909, PP. 96 – 100.

(29) Robert Dodsley & Philip Dormer Stanhope Chesterfield, The Chronicle of the kings of England from William the Norman to the death of George III, London, 1821, PP. 43 – 63.

٣٠) ١٦٧ ٢١٦ ١٩٩ ٢١٦ ، ملك نجلترا ، هزم في فرنسا وفقد أراضيه فيها وحين عاد إلى إنجلترا أجبره البارونات على تشريع العهد الأعظم ٢١٥ .

"Joen I", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(31) Cecil, L. & Smith, MA, F.R.C.I., Main Currents in World History, London,1922, P. 47.

(32) "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000;

عطا بكري، الديمقراطية في التكوين، بيروت ١٩٥٢ ص ١٤ .

٣٣) بلدة تقع إلى الشمال من مدينة ليل الفرنسية شهدت في ٢٧ تموز ١٢١٤ معركة هزمت فيها قوات الانجليز بقيادة جون الأول وحليفه وابن أخته الإمبراطور أوتو الرابع، أمام الفرنسيين بقيادة فيليب اوغوست ١١٨٠ ١٢٢٣) تساعده قوات من الكومونات الفرنسية .

"Battle of Bouvines", Copyright©1994-2000 Encyclopædia Britannica, Inc; http://en.wikipedia.org/wiki/Battle_of_Bouvines

(34) Davis, Op. Cit., P. 110.

٢٥) الأسرة التي حكمت انجلترا منذ نهاية أسرة بلوا Blois بنهاية حكم ستيفن ومجيء هنري الثاني سنة ١١٥٤ حتى ١٣٣٩ حين انتهى حكم ريتشارد الثاني وبدأ حكم أسرة / نجستر Lancaster بمجيء هنري السابع . محمد غريب جودة، موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٦٥ .

(36) R. G. Davis, and J.H. Denton, The English parliament in the Middle Ages, London, 1981, P. 81.

الكتاب موجود على شبكة الانترنت على الموقع http://books.google.ae

(37) A. E. Dick Howard, Magna Carta, Text and Commentary ,New York, 1964, P. 33.

٢٨) ضريبة تجبى عن أراضي الفرسان وتسمى أحيانا ضريبة الدرع (Shield Tax .

"Feudalism," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(39) Howard, Op. Cit., P. 21.

٣٠) يراجع للإطلاع على نص الماجناكارتا على الموقع التالي في شبكة الاتصال الدولية الإنترنت nternet):

http://localhost:90/g?gtype=article_view&doc_name=core/12/00/49_1.html&terms=magna carta magna carta; A. G. Grant, A History Of Europe, Part II. The Middle Ages, London, New York, Toronto, 1929, P. 372.

(41) Willson, David Harris, A History of England, University of Minnesota, 1972, P. 90; Buckley, Arabella B., Op. Cit., P. 27.

(42) George Macaulay Trevelyan, History of England, London, 1944, P. 167.

(43) Maitland, Op. Cit., PP. 80, 82.

(44) Ibid., P.72.

(45) Mckechnie, William Sharp, Magna Carta Acommentary on the Great Charter of King John with An Historical Introduction, Glasgow,1914, PP. 153-154

(46) Howard, Op. Cit., P. 39.

٣٧) محمد محمد صالح،تاريخ أوربا من عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية ٥٠٠ ـ ١٧٨٩، بغداد ١٩٨٢ ص ٥٤ .

(48) "Montfort, Simon de, Earl of Leicester", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(49) Maitland, Op. Cit., P. 73.

(50) Thorn and Others, Op. Cit., PP. 133-137.

(51) Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 575.

٤٢) كلود ديلماس، المصدر السابق، ص ١١ .

٤٣) لكنه قُتل في حربه ضدّ العائلة المالكة في إفشام سنة ١٢٦٥ .

"Montfort, Simon de, Earl of Leicester", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(54) Mckechnie, William Sharp, Op. Cit., P. 158.

٤٥) ١٢٣٩ ـ ١٣٠٧ ، ملك انجلترا ١٢٧٢ ـ ١٣٠٧) فتح ويلز ١٢٨٢ ـ ١٢٨٣ ، ضم اسكتلندا إلى انجلتر ١٢٩٦ .

Edward I, "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

٤٦) من هنا سمى البعض هذا البرلمان، برلمان رجال الدين (Clerical Common .

Maitland, Op. Cit., P. 76.

(57) Thorn, Op. Cit., P. 144;

محمد غريب جودة، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(58) D. Monroe, The Middle Ages, New York, 1928, P. 425.

(59) Maitland, Op. Cit., P. 86; Costain, Op. Cit., P. 48.

٦٠) يقارن : ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص ٤٠

"Model Parliament", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000

(61) Marriot, Op. Cit., P. 139.

يجد القارئ في هذه الصفحة من هذا المصدر أرقام تفصيلية عن أعضاء هذا البرلمان .

١٢) محمد محمد صالح، المصدر السابق ص ٥٠،٥١ . يراجع الملحق ١) لمعرفة أنواع اللوردات .
(63) Wilding and Laundy, Op. Cit., PP. 326-323.
(64) "Wallace, Sir William", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
(65) Richardson and Sayles, Op. Cit., Part. XXIII, P. 148.
١٦) ٢٨٤ ٣٢٧ ، ملك انجلترا ٣٠٧ ٣٢٧ ، الابن الرابع للملكِ إدوارد الأول، ولما مات أخوته وصل للعرش، تلقى هزيمة في معركة بانوكبرن عام ١٣١٤ أمام روبرت بروس الذي أكد استقلال اسا تلندا، وفي كانون الثّاني ١٣٢٧ أجبره البرلمان على الاستقالة، وأعلنَ أمير ويلز ملكا باسم إدوارد الثّالث، ثم قُتله آسريه في قلعةِ بيركلي في ٢١ أيلول مِنْ السنة نفسها .
"Edward II", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
١٧) سياسي انجليزي، صار منذ ١٢٨٨ مستشارا لجامعة أكسفورد، رئيس أساقفة كانتربري (Archbishop of Canterbury) ٢٩٣ ٣١٣ ، عرف بمعارضته للملكين إدوارد الأول وإدوارد الثاني، انتهى به المطاف معدوما بأمر الملك، وبالتواطؤ مع البابا كليمنت .
"Robert Winchelsey", "Matthew Paris", Encyclopædia Britannica, Inc. Copyright©1994-2000
(68) Stubbs, Op. Cit., Vol. II., PP. 334 -344.
١٩) يراجع للتفاصيل :
Willkinson, B., Constitutional History of Medieval England 1216-1399 with select Documents, Vol. II, Longmans, 1963, PP. 128-131.
٢٠) ٣١٢ ٣٧٧ ، ملك انجلترا ٣٢٧ ٣٧٧ ، انتهت الوصاية عليه منذ ٣٣٠ ، ونظم انقلابا داخليا فأعدم مورتيمير، ووضع والدته تحت الإقامة الجبرية، جزاءً على تآمرهما على أبية، هزم الاسكتلنديين، ولما هبّ الفرنسيون لنجدتهم دخلت البلاد في عهده حرب المئة عام ضده ٣٣٧ ، التي حقق فيها انتصارات كثير .
"Edward III", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
(71) Thorn and Others, Op. Cit., PP. 155-157.
(72) Quoted In: Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 378.
(73) Ibid, Vol. II, PP. 379-380.
(74) Warner and Others, Op. Cit., P. 215.
(75) James Conway Davies, The Baronial opposition to Edward II its Character and policy, Cambridge, 1918, PP. 538 – 539.
(76) W.J. Ashley, English history by contemporary writers Edward III and his wars 1327-1360, London, 1887, P. 27.
(77) James Mackinnon, The History of Edward the Third, London, 1900, P. 36.
١٨) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص ١ .
(79) Richardson and Sayles, Op. Cit., Part. XXII, P. 386.
(80) David Hume, The History of England from the invasion of Julius Cesar to the Abdication of James the second 1688, Vol. II, Boston, 1854, PP. 194 – 195.
١١) جاء اسم القسم من قيام روبرت أرتويس بتقديم هدية للملك في حفل كبير عبارة عن طير مالك الحزين بطريقة جريئة قائلا لـ : إني اهدي أكثر الطيور خجلاً لأقل الملوكِ جرأةً ، فكان ذ ك كافيا كي يقسم الملك بالرب ومالك الحزين والملكة، أن يضع على رأسه تاج فرنسا .
Eugène Déprez, Les préliminaires de la guerre de cent ans. La papauté, la France et l'Angleterre 1328-1342, Paris, 1902, P. 225.
(82) Ibid., P. 214.
(83) Galliot Du Pré, La Legende des Flamens: cronique abregee, en laquelle est faict succinct recueil de l'origine des peuples & estatz de Flandres, Arthois, Haynault & Bourgongne, & des guerres par eulx faictes à leurs princes & à leurs voisins: auec plaisante…, Paris, 1558, P. 44 – 45.

١٤) دَرَجَتْ المصادر التاريخية على تسميتها بذلك، لكن أحد الباحثين أشكل على هذا المصطلح، لأسباب منها أنه مجازي استخدم مطلع القرن التاسع عشر، وهو لا ينطبق على حقبة الصراع التي يضعها المؤرخون بين عامي ١٣٣٧ ـ ١٤٥٣ ، لأنها تبلغ ١١٦ عاماً لا مائة عام، كما أن هذه السنوات لم تكن حروبها متصلة، بل تخللتها مراحل سلام بلغت عشرات السنين، ثم أن المرحلة الأولى منها ١٣٣٧ ـ ١٣٧٧ تميزت بظروف وشخوص ومضامير اختلفت تماماً عن المرحلة المتأخرة ١٤١٥ ـ ١٤٥٣ في الكثير من الأشياء، فضلا عن أن الفاصل الزمني بين المراحل المتقدمة والمتأخرة ، ما يُعرف بحرب المئة عام له أشباه ونظائر نستطيع بسهولة من خلالها مد الحرب إلى أكثر من مائتى عام، فعلى سبيل المثال هناك حروب انكلو ــ فرنسية خلال السنوات ٢٩٤ ـ ٣٠٣ ، تخللتها حقب من الهدوء والتوتر حتى عام ١٣٣٧ ، ومما يضيف زخماً إلى ذلك إن المؤرخين الذين عاصروا الحروب بين انجلترا وفرنسا في القرن الرابع عشر والقرون اللاحقة لم يعرفوا هذا المصطلح مطلقاً، وكانوا يعبرون عما يجري بين البلدين بمعركة، صراع، هدنة ... الخ، كما أن مصطلح حرب المئة عام فضلاً عن حداثته لم يستند إلى أسس موضوعية وقرائن علمية، بقدر ما استند إلى جو انب سياسية وقومية . حسنين عبد الكاظم عجة الشمري، الصراع الانكليزي ــ الفرنسي ومواقف القوى الأوربية منه ١٣٣٧ - ١٣٧٧ ، أطروحة دكتوراه، جامعة واسط – كلية التربية ٢٠١٢ ، ص ٤ .

(85) Grant, OP. Cit., PP. 316-317.

١٦) هي المدن التي تسكنها الأقوام التي سكنت الأراضي الواطئة خفضة ، وهي مشتقة من بلاد الفلاندرز التي تقع جنوب تلك الأراضي . يراجع: http://en.wikipedia.org/wiki/Flemish .

"Richard II", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.

(87) Galliot Du Pré, Op. Cit., P. 44 – 45.

(88) Kenneth H. Vickers, England in the later middle ages, Vol. III, London, 1913, p.164.

فشلت تلك الجهود كلها بسبب تكدس الصوف والأموال في ميناء هارويتش أشهراً عدة بانتظار الإبحار إلى الفلاندرز، بسبب الريح المضادة والسفن الفرنسية، مما اجبر العاهل الانكليزي على الاقتراض من بعض التجار الفلمنكيين والصيارفة الإيطاليين . حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص ٤٥ .

(89) Stubbs, Op. Cit., Vol. II., P. 607.

(90) http://www.maisonstclaire.org/timeline/1336.html#1340

(91) J. S. Bothwell, Edward III and the English peerage Royal Patronage, Social Mobility and Political Control in Fourteenth-Century England, London, 2004, P.4.

(92) James Mackinnon, Op. Cit., P. 144.

١٣) يراجع للتفاصيل : حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(94) James Mackinnon, Op. Cit., P. 144.

(95) James Hutton, James and Philip van Arteveld: two episodes in the history of the fourteenth century, London, 1882, P. 142.

(96) James Mackinnon, Op. Cit., P. 241.

(97)James Paton, British history and papal claims from the Norman conquest to the present day, Vol. I – A.D. 1066 – 1760, London, 1893, P. 18.

(98) James Mackinnon, Op. Cit., P. 244.

انتقل مقر الكنيسة الكاثوليكية من روما إلى مدينة أفينون الفرنسية منذ عام ٣٠٩ ، وكان لدور البابوية في أثارة الصراع مع انجلترا وموقفها من تطوراته، المؤيد لفرنسا في الغالب على أثر النفوذ الذي فرضته على البابوية، آثر مهم في الموقف الانكليزي من البابوية . ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الخامس، ترجمة : محمد بدران، القاهرة، ٩٥٨ ، ص ٣ ـ ٦ .

(99) James Hutton, Op. Cit., P. 142.

١٠٠) يراجع : عبد القادر اليوسف، العصور الوسطى الأوربية ٧٦ ـ ٥٠٠ ، بيروت ٩٦٧ ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

(101) William Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 387.

(102) Henry Offley Wakeman & Arthur Hassall, Essays introductory to the Study of English Constitutional history, London, 1894, P. 179.

(103) William Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 389.

(104) James Mackinnon, Op. Cit., P. 145 – 146.

(105) William Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 390.

(١٠٦) حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص ١٠ .
(107) Tout Thomas Frederick, The History of England From the Accession of Henry III to the Death of Edward III 1216 – 1377, London, 2005, P. 189.
(108) Bothwell, OP. Cit., P. 57.
(109) James Mackinnon, OP. Cit., P. 358.
(110) Ibid, P. 357.
(111) James Mackinnon, OP. Cit., P. 359.
(112) James Mackinnon, Op. Cit., P. 359.
(113) E. M. Wilmot Buxton, OP. Cit., P. 133.
(114) Ibid, PP. 358 – 359.
(١١٥) حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص ٥٨ .
(116) William Stubbs, Op. Cit., Vol. II, P. 411.
(117)Ibid, Vol. II, P. 410.
(118) Kenneth H. Vickers, Op. Cit., P. 191; Henry Hallam, The constitutional history…, PP. 34 – 35; F. Donald Logan, A history of the church in the Middle ages, London, 2002, PP. 169 – 170.
(119) G. P. R. James, Philip Augustus or the brothers in Arms, London, 1831, PP. 117 – 119.
(120) Richardson and Sayles, Op. Cit., Part. XXI, PP. 74-75; Monroe, Op.Cit., PP. 482-484.
(١٢١) للتفصيل، راجِ : حسنين عبد الكاظم الشمري، المصدر السابق، ص ١٨٨ ـ ٩٠ .
(122) Louise Creighton, Life of …, P. 132.
(123) William Stubbs, Op. Cit., P. 405.
(124) Ibid, PP. 409 – 410.
(125) James Mackinnon, Op. Cit., PP. 268 – 271.
(126) Reginald Robinson Sharpe, Op. Cit., P. 147.
(127) F. W. Maitland, Op. Cit., P. 180.
(128) Reginald Robinson Sharpe, Op. Cit., P. 147.
(129) William Stubbs, Op. Cit., P. 414.
(130)Henry Hallam, Introduction to the Literature…, PP. 69 – 70.
(131) James Mackinnon, Op. Cit., PP. 471 – 473.
(132) A. F. Pollard, Op. Cit., PP. 76 – 77.
(١٣٣) ٣٦٧ ٤٠٠ ، ملك انجلترا ٣٧٧ ٣٩٩ ، ابن ادوارد الأمير الأسود، خلف جده إدوارد الثالث، اندلعت ضده ثورة فا حية، أول من نادى لورداته بمصطلح سمولـ ، أو فخامتك، خلعه ابن عمه هنري بولنجبروك هنري الرّابِ) من أسرة نجستر وتنازل عن العرش ٣٩٩ .
"Richard II", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
(134) Trevelyan, Op. Cit., P. 167.
(135) Monroe, Op. Cit., P. 425, Thorn and Others, Op. Cit., PP. 185-188.
(136) Helen Cam, England before Elizabeth , New York, No Date, P.112.
الكتاب موجود على شبكة الانترنت على الموقِ http://www.archive.org
(137) Thorn, Op. Cit., P. 188.
(138) "Richard II", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
(139) Stubbs, Op. Cit., Vol. II., PP. 530-531.
(140) Ibid., Vol. II., P. 618.

شاع حينذاك مبدأ أن التشريع هو ما يتلفظ به الملك ، وبدأ العمل من جديد بمبدأ أنا الدولة والدولة أنـ ، بل صرح احد مستشاريه عا ١٣٨٩ متسائلا : ما فائدة التشريع " وخاطب مجلس العموم أن اللوائح التي تتعارض مع القوانين السائدة غير شرعية .

Maitland, Op. Cit., P. 191.
(141) Trevelyan, Op. Cit., P. 251.
(142) Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 461.
(143) Adams, George Burton, Constitutional History of England, London, 1948, PP. 207-208; Phillips, O. Hood, A first Book of English Law, London, 1948, P. 52.
(144) Maitland, Op. Cit., P. 167.
(١٤٥) سمي المرض الموت الأسو ا بسبب بقع سوداء تظهر على جلد الضحية ، يراجع للمزيد :
Thompson, James Westfall, Economic and social History of Europe in later Middle Ages 1300-1530, New york, 1931, PP. 378-379.
(146) Brown, A.L., Parliament 1377-1422 in the English Parliament in the Middle Ages, P. 115.
(147) Davis and Denton, Op. Cit., P. 39.
(148) Maitland, Op. Cit., P. 87.
(١٤٩) ٣٦٧ ٤١٣ ، ملك انجلترا ٣٩٩ ١٤١٣ ، أول ملوك أسرة لانجستر ، وهو ابن جون كوانت (John of Gaunt) ، هزم الاسكتلنديين المدعومين من الفرنسيين سنة ١٤٠٢ ، فيما لم يتمكن من قمع الثورة الايرلندية بقيادة أوين كليندوير Owen Glendower ، كما واجه انتفاضات داخلية .
"Henry IV," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
(150) Davis and Denton, Op. Cit., P. 39.
(151) Gam, Op. Cit., P. 122.
(152) Marriot, Op. Cit., PP.139, 179.
(١٥٣) ٣٨٧ ١٤٢٢ ، ملك انجلترا ٤١٣ ١٤٢٢ ، أول ملوك انجلترا الذين أتقنوا القراءة والكتابة باللغة الانجليزية الدارجة، خلده شكسبير بأحد أعماله، ذ كان شابا منحرفا خلقيا لكنه تحول إلى العكس حينما صار ملكا .
"Henry IV", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
(154) Grant, Op. Cit., P .269.
(155) Richardson and Sayles, Op. Cit., Vol. XXIII, P .162.
(156) Grant, Op. Cit., P .389.
(١٥٧) ٤٢١ ١٤٧١ ، ملك انجلترا ٤٢٢ ١٤٦١ ، و ٤٧٠ ١٤٧١ ، بدأ حياته متهورا صعب المراس لكنه اختار العبادة والعزلة والدراسة، بدأ منذ ١٤٣٧ ممارسة مهامه أي قبل بلوغه السن القانونية ، عرف برعاية الجامعات، كان أحد أسباب حروب الوردتين، عانى من نوبات جنون دامت أكثر من سنة .
"Henry IV", Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999 Microsoft Corporation.
(158) Grant, Op. Cit., P. 393.
(159) Thorn, Op. Cit., PP .210-211.
(160) Grant, Op. Cit., P. 456.
(161) Ibid, P. 457.
(162) Davis and Denton, Op. Cit., P. 176.
(١٦٣) محمد محمد صالح، المصدر السابق، ص ٥ ١٦ .